



رغم حجم المعاناة وضخامة التضحيات شعب الجبارين يخطو خطوة ثابتة نحو التحرير الكامل

حذرت من استهلاكها وزارة الصحة لتسببها في أمراض ومضاعفات
مكملات غذائية وأدوية ومواد تجميل
مجهولة المصدر في اسواق تونس

الجمعة 24 جانفي 2025 / 6 محرم 1445 هـ / عدد 685

Nouveau

AMINOS
LE CHATBOT DE TOPNET

ASSISTANT CLIENT EN LIGNE
7J/7, 24H/24

Salut je souhaite payer une seule facture pour mon abonnement ADSL.

Pour régler vers le Smart ADSL en guichet appelez TOPNET (09000 2424) ou visitez www.topnet.tn/registrar_2424

Comment puis je payer ma facture en ligne ?

Pour commander et payer votre matériel appelez le service client au 09000 2424

TOPNET

www.topnet.tn

تفكيك مصنع "السياب" بصفاقس :
ضرورة اقتصادية
وتنموية
ملحة تعيقها
اللوبيات

تحت مجهر "24/24" :
القانون الجديد للشيكات
وأثره على القطاعات الاقتصادية:
مخاوف لدى الفاعلين
الاقتصاديين والكمبيالة
حل "مثالي"

تقدم به أعضاء من مجالس محلية
مقترح تأجيل الانتخابات البلدية
يواجه معارضة برلمانية واسعة



منتخب كرة اليد
اليد "قصيرة" و الجامعة
تشكو من قصر النظر

اسرائيل تعرضت لهزيمة استراتيجية على جميع الاصعدة

الافتتاحية
محمد بن محمود

أما على مستوى الدعم الشعبي، فقد أثبتت غزة، من خلال المقاومة المستمرة، أن الشعب الفلسطيني لا يزال متمسكًا بحقوقه، وأن حماس لم تكن مجرد حركة فصائلية، بل كانت تمثل الصوت الموحد للمقاومة الفلسطينية بكل أطيافها. بل إن حماس استطاعت أن تمنع حدوث أي انشقاق أو تباين في المواقف الشعبية، بل عززت تلاحم الشعب مع المقاومة. ففي العديد من التقارير الإعلامية، خاصة من وسائل إعلام إسرائيلية مثل صحيفة يديعوت أحرونوت، تم رصد مشهد انتشار القوات المسلحة لحماس في شوارع غزة وتجنيد الآلاف من النشطاء، مما يعكس قوة التنظيم السياسي والعسكري للمقاومة.

نجحت حماس أيضًا في نقل المعركة إلى داخل إسرائيل نفسها. فالمجتمع الإسرائيلي، الذي كان في السابق يطمئن إلى قوة جيشه، بدأ يشك في فعالية القيادة العسكرية والسياسية لبلاده. وهذا الشك أدى إلى حالة من الإحباط داخل المجتمع الإسرائيلي، الذي بدأ يتساءل عن فائدة استمرار القتال. ومع مرور الوقت، أصبح من الواضح أن هناك تأثيرًا سلبيًا على معنويات الشعب الإسرائيلي، مما ساهم في تصاعد الهجرة العكسية من إسرائيل إلى الدول الغربية.

أخيرًا، لا يمكن الحديث عن انتصار غزة دون الإشارة إلى الدور الكبير الذي لعبه محور المقاومة، بقيادة إيران ولبنان والعراق واليمن، الذين قدموا الدعم الثابت لغزة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي. كان هذا الدعم ماديًا ومعنويًا، وكان له دور كبير في تقوية عزيمة المقاومة الفلسطينية. ومن خلال شجاعة محور المقاومة، استطعنا أن نرى كيف أن غزة لم تكن وحدها في هذه المعركة، بل كانت تمثل جزءًا من صراع أكبر من أجل التحرر من الهيمنة الغربية والصهيونية.

إذن، هل يحتاج انتصار غزة وهزيمة إسرائيل إلى دليل؟ الإجابة بسيطة: الواقع يشهد بذلك. فلا حاجة لدليل أو شهادة من أي جهة كانت؛ فالحقائق على الأرض واضحة، والتاريخ سيحفظ لهذه اللحظة باعتبارها نقطة تحول كبيرة في صراعنا ضد الاحتلال والهيمنة.

على أن إرادة الشعب أقوى من أي آلة حرب. إن النصر الحقيقي لحركة حماس كان في قدرتها على تغيير ميزان القوى في المنطقة. فعلى الرغم من الآلة العسكرية المتفوقة التي استخدمتها إسرائيل، استطاعت حماس أن تُرسى قواعد جديدة للمقاومة. وتستند هذه القواعد إلى التمسك بالثوابت الفلسطينية، والتلاحم مع الشعب الفلسطيني، الذي أصبح في قلب المقاومة. حتى في الوقت الذي كانت فيه غزة تتعرض للقصف والتدمير، كانت حماس تدير معركتها بذكاء، وتواصل معركتها على جبهات متعددة، من خلال تكريس الجهد العسكري والسياسي والإعلامي لتسليط الضوء على الوحشية الإسرائيلية وجرائمها ضد المدنيين. ولا شك أن المقاومة الفلسطينية نجحت أيضًا في إحباط محاولات إسرائيل لتدمير البنية التحتية لحركة حماس أو تفكيك قواتها العسكرية. هذا النجاح أكده كبار المسؤولين الإسرائيليين، مثل رئيس جهاز الموساد السابق تامير بارود، الذي أشار إلى أن حماس لم تغير مطالبها منذ اليوم الأول للقتال، معتبرًا أن النصر الحقيقي يكمن في النتيجة النهائية، التي تبدو واضحة اليوم في تراجع القوة العسكرية الإسرائيلية وفشلها في تنفيذ أهدافها.

من غير الممكن أن نتجاهل أن الهزيمة العسكرية الإسرائيلية تمثلت أيضًا في الفشل السياسي. ففي الوقت الذي كانت إسرائيل تتوقع دعمًا سياسيًا مستمرًا من حلفائها الغربيين، خاصة الولايات المتحدة، بدأ هذا الدعم يتراجع بشكل تدريجي. فقد أثبتت الحملة العسكرية الإسرائيلية في غزة أنها تجاوزت الحدود المقبولة حتى بالنسبة لأعداء حماس التقليديين. فمقتل المدنيين الفلسطينيين ودمار البنية التحتية جلب انتقادات واسعة على المستوى الدولي، حتى من قبل حلفاء إسرائيل التقليديين. المحكمة الجنائية الدولية أصدرت أوامر باعتقال بعض القادة الإسرائيليين، مثل رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الحرب السابق يوآف غالانت، بتهمة ارتكاب جرائم حرب. هذا الاعتراف الدولي بهزيمة إسرائيل على المستوى الحقوقي والسياسي يعد نقطة تحول هامة في تاريخ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي.

في تاريخ الحروب والصراعات الكبرى، لا تحتاج الهزائم الكبرى إلى شهادات من جهات محايدة أو من أطراف متعاطفة؛ إذ إن الحقائق على الأرض هي التي تُثبت ما إن كان طرفٌ قد انتصر أو فشل في تحقيق أهدافه. وها نحن اليوم أمام واقع واضح لا يحتاج إلى نقاش طويل: غزة انتصرت، وإسرائيل أنهزمت، على الرغم من كل المحاولات لتحريف هذه الحقيقة.

قد يبدو حديث البعض عن دليل لفوز غزة في حربها ضد الاحتلال الإسرائيلي مدهشًا، لكن الحقيقة أن هذا الانتصار قد تجلى بشكل جلي، خاصة في ظل الوقائع الميدانية التي لا يمكن إنكارها. وكما أقرت بعض الصحف الغربية الموالية للكيان الصهيوني مثل وول ستريت جورنال، فقد فشل الاحتلال في تحقيق هدفه الرئيس، ألا وهو تدمير حركة حماس. بل على العكس، تحققت أهداف حماس الاستراتيجية، وأثبتت أنها قادرة على الصمود والقتال والتفوق في معركة طاحنة خاضتها ضد قوى الاحتلال ومن خلفه الحلف الغربي بأكمله.

الحقيقة الأولى التي لا يمكن تجاوزها هي أن إسرائيل فشلت في تحقيق أهدافها الرئيسية، رغم مرور ما يزيد عن 470 يومًا من القتال. ففي الوقت الذي كانت إسرائيل تعلن عن أهدافها المتمثلة في تدمير حركة حماس، إعادة المستوطنين إلى غلاف غزة، وتفريغ غزة من سكانها، لم تحقق شيئًا من هذه الأهداف. بل على العكس، كانت غزة ساحة عزٍ وشرفٍ للمقاومة، أظهرت خلالها حماس قدرتها على صد الهجمات، والحفاظ على قوتها التنظيمية في داخل القطاع، بل ونجحت في تعزيز ارتباطها بالجماهير الفلسطينية التي ظلت تدعمها بقوة.

الملاحظة الأبرز في هذا السياق هي اعتراف العديد من المسؤولين الإسرائيليين، مثل رئيس المجلس الأمني السابق غيور إيلاند، الذي وصف الحرب بأنها فشل إسرائيلي مدوي، مؤكدًا أن حماس هي المنتصرة. وفي هذا السياق، نجد أن حماس لم تقتصر على منع إسرائيل من تحقيق أهدافها، بل نجحت في تحقيق هدفها الرئيسي: الحفاظ على حكمها في غزة، وبذلك ضربت مثالًا حيًا

تصدر عن شركة حمزة للنشر والطباعة

البريد الإلكتروني: contact@avant-premiere.com.tn

24.24@ avant-premiere.com.tn

الهاتف: 29 903 073



الإخراج الفني
فتحي الحرشاني

رئيس التحرير
عادل الطياري

مدير التحرير
وفاء حمزة

سحب من هذا العدد
10000 نسخة

في انجاز انساني فريد بتوزر العثور على أصم وأبكم مفقود منذ 15 سنة

تمكنت الوحدات الامنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بتوزر الشمالية من تحقيق إنجاز إنساني مؤثر بعد العثور على شخص أصم وأبكم ولا يحمل وثيقة تثبت هويته كان مفقوداً منذ أكثر من 15 عاماً. وقد جاءت العملية بعد جهود مكثفة للتحري والبحث بمساندة فرق مختصة وبعد رفع البصمة تم التعرف على هويته ليتبين وأنه محل 2 مناشير تفتيش لفائدة العائلة بمنزرت من أجل اختفاء شخص.

وتم التنسيق مع عائلته بسجنان لتسلمه كما تولت وحدات الحرس الوطني نقله إلى مركز مختص لتوفير الرعاية الصحية والنفسية اللازم ويذكر أن هذه العملية تؤكد الدور الإنساني الذي تلعبه وحدات الحرس الوطني، إلى جانب واجباتها الأمنية، في تحقيق العدالة الإنسانية.

محمد المبروك السلامي

إثر الأمطار الأخيرة بزغوان ارتفاع مخزون المياه بالسدود والبحيرات إلى أكثر من 24 مليون متر مكعب

محمد الدريدي

ساهمت الأمطار الأخيرة في ارتفاع المخزون الجملي للسدود والبحيرات بولاية زغوان إلى ما يفوق 24 مليون متر مكعب، حيث وفرت أكثر من 4 ملايين متر مكعب إضافية منها 1.5 مليون متر مكعب بسد الرمل ومثلها بسد بئر مشاركة، وفق معطيات أدلى بها المكلفان بموقعي السدين المولدي الهنزوتي وهشام بالحاج. من جهته، ذكر رئيس دائرة المحافظة على المياه والترية بالمندوبية الجهوية للفلاحة، فؤاد بجبل، أن الأمطار الأخيرة وفرت حوالي 750 ألف متر مكعب من المياه موزعة على 18 سدا جبليا ارتفع بموجبها مخزون هذه المنشآت من 4.8 ملايين متر مكعب في شهر نوفمبر الماضي إلى 5.6 ملايين متر مكعب حاليا.

وأضاف أن هذه الأمطار ساهمت أيضا في دعم مخزون البحيرات الجبلية، حيث وفرت 400 ألف متر مكعب من المياه موزعة على 115 بحيرة جبلية ارتفع بموجبها مخزون البحيرات من 1.6 مليون متر مكعب إلى مليوني متر مكعب.

وأشار إلى أن طاقة الاستيعاب القصوى لكافة هذه المنشآت تقدر بحوالي 95 مليون متر مكعب منها 41.6 مليون متر مكعب بسد بئر مشاركة، و22 مليون بسد الرمل، و27.5 مليون بالسدود الجبلية و4 ملايين متر مكعب بالبحيرات الجبلية.

كاتب عام جامعة الطماطم بنابل محمد بن حسن لـ"24/24" لم تتم مراجعة السعر المرجعي منذ أكثر من سنتين رغم ارتفاع كلفة الإنتاج



30% نسبة تقلص مساهمة نابل من الإنتاج الوطني

وتجدر الإشارة إلى أن مردودية إنتاج الطماطم المعدة للتحويل بولاية نابل، التي تضم نسيجا صناعا مهما في هذا المجال (14 وحدة تحويلية)، قد سجلت خلال السنوات الأخيرة تراجعاً لتتراوح بين 30 و50 طنا في الهكتار الواحد، ما قلص من نسبة مساهمة الجهة من الإنتاج الوطني إلى حوالي 30 بالمائة بعد أن كانت تساهم بـ65 بالمائة على مساحة قدرت سنة 2017 بـ11 ألف هكتار والتي تراجعت إلى حدود 4 آلاف هكتار خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

اتحاد الفلاحين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة على ضوء دراسة تحدد الكلفة، حسب قوله.

عدة إشكاليات تعيق منظومة إنتاج الطماطم

وأشار إلى تعدد الإشكاليات التي تعيق منظومة إنتاج الطماطم المعدة للتحويل رغم أهمية هذا القطاع الحيوي، ومنها بالخصوص المتعلقة بجودة المشاتل، وغياب الإرشاد الفلاحي، ونقص الأدوية، وارتفاع أسعارها، داعيا إلى ضرورة تكثيف المراقبة على الوسطاء المتدخلين في القطاع وإلزام نقاط بيع المستلزمات الفلاحية بمراجعة هامش الربح، وتعديل أسعار المبيدات والاسمدة للضغط على التكلفة.

وأكد بن حسن غياب البرمجة مع بداية الموسم الذي يفصلنا عنه أقل من شهر لتحديد حاجيات السوق من الطماطم، والمساحات المبرمجة والتي من المؤمل أن تبلغ خلال هذا الموسم 4 آلاف هكتار، علما أن زراعة الطماطم تنطلق بين شهري فيفري وأفريل ليكون موسم الجني بداية شهر جوان من كل سنة.

سماح باشا

دعت الجامعة الجهوية لمنتجي الطماطم المعدة للتحويل بولاية نابل إلى تحديد السعر المرجعي للطماطم للموسم القادم، على أن لا يقل عن 320 مليم للكغ الواحد، وذلك بهدف تحقيق المعادلة بين السعر المرجعي وكلفة الإنتاج التي تشهد ارتفاع ملحوظا من موسم إلى آخر.

عزوف عن زراعة الطماطم

وقال كاتب عام الجامعة الجهوية للطماطم بنابل محمد بن حسن، في تصريح لمراسلة "24/24" بنابل، أنه لم تتم مراجعة السعر المرجعي منذ أكثر من سنتين رغم ارتفاع كلفة الإنتاج، وتكبد الفلاحين لخسائر كبيرة أجبرت العديد منهم على العزوف عن زراعة الطماطم نظرا لعدم توفر هامش ربح يضمن لهم مواصلة نشاطهم الفلاحي.

واستنكر مواصلة العمل بالسعر المرجعي الحالي الذي لا يتجاوز 270 مليما للكيلوغرام الواحد من الطماطم، والذي اعتبره غير قانوني باعتبار إقراره من طرف وحدات التحويل عوض اتفاق مسبق بين

معتمدية الزريبة بزغوان:

استكمال الإجراءات الفنية والإدارية لانطلاق أشغال تهذيب قريتي وادي الكنز وعين البطرية

محمد الدريدي

استكملت مصالح المندوبية الجهوية للتنمية بزغوان كافة الإجراءات الفنية والإدارية لانطلاق تهذيب قريتي وادي الكنز وعين البطرية بمعتمدية الزريبة باعتمادات قدرت بـ2.7 مليون دينار، منها 683 ألف دينار رصدتها بلدية الزريبة بعنوان اعتماد إضافي، وفق ما ذكره المدير الجهوي للتنمية خالد حسني.

وأوضح حسني، أن المشروعين يندرجان في إطار القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة، ومن المؤمل أن تنطلق أشغال في غضون الثلاثي الأول من السنة الجارية، وأبرز أن مشروع تهذيب قرية وادي الكنز يتضمن تعبيد الطرقات داخل التجمع السكني، وربط المساكن بشبكة التطهير، إلى جانب أشغال التنوير العمومي، في حين يتضمن المشروع الثاني عنصري تعبيد الطرقات وربط المساكن بشبكة التطهير.

نظمته خلية الإرشاد الفلاحي بسوق الاحد

يوم تحسيسي حول تحسين جودة التمور

ركز اليوم التحسيسي، الذي نظّمته خلية الإرشاد الفلاحي بسوق الاحد، حول الممارسات الجيدة لتحسين جودة التمور، على عدة محاور أهمها عملية تنظيف الواحة والتسميد والاعتماد على طرق الري الحديثة للاقتصاد في المياه، وكيفية الحد من تأثيرات التغيرات والعوامل المناخية على جودة المنتج وسيل الحصول على إنتاجية وافرة في الواحات و قد تم خلال هذه التظاهرة التأكيد على أهمية التدخل لتنظيف الواحة للحد من الأمراض الفطرية والحشرية، كما تمت دعوة الفلاحين إلى الحرص على خدمة الأرض وتسميدها سواء باستعمال السماد العضوي او الاسمدة الكيماوية والتقنيات التطبيقية الصحيحة لعملية التسميد والمقادير وانواع الاسمدة المنصوح بها لضمان تحسين المردودية والجودة، وكذلك الحد من هدر المياه وذلك باستعمال التقنيات المطوّرة في مجال الري التي تساهم إلى حد بعيد في التخفيض من درجة الملوحة داخل التربة وتأثيراتها السلبية على الإنتاج، مع ابراز تأثير التغيرات المناخية على جودة تمور الموسم أفرط.

محمد المبروك السلامي

تفكيك مصنع "السياب" بصفاقس :

ضرورة اقتصادية و تنموية ملحة تعيقها اللوبيات

صفاقس، أن تتدخل سلطة الإشراف لحلحلة أزمة ملف تفكيك مصنع "السياب" الذي استأثر بنقاش كبير لدى الرأي العام بالجهة. المسألة تحتاج إلى فتح باب النقاش للواقع الإقتصادي و التنموي بصفاقس بشكل يسمح بمشاركة مختلف الأطراف و الأطراف الفاعلة في الشأن الإقتصادي و السياسي جهويا و وطنيا .

تعطل التفكيك يؤخر بعث المشاريع

أكدت الجهات الحكومية نهاية سنة 2019، أن وزارة الصناعة قد تمكنت من الإضفاء على محضر اتفاق لتفعيل المشاريع البديلة التي ستقام على أرض "السياب" بصفاقس بعد غلق وحداته الملوثة، و سترى 9 منها النور في غضون السنوات الأربع القادمة. و تتمثل المشاريع التسعة التي كان سينطلق إنجازها سنة 2020 على مساحة حوالي 70 هكتارا من إجمالي 212 هكتارا تابعة للمجمع، في إحداث مركز بحوث و محطة لإنتاج الكهرباء بواسطة الطاقة الشمسية و مركز للمراقبة الفنية و فضاء ترفيهي يحتوي على قاعة رياضية مغطاة، وملاعب معشب و فضاء للألعاب المائية و مطعم ... وبلغت التقديرات الأولية لحجم الاستثمارات في هذه المشاريع بحوالي 145 مليون دينار، مع خلق حوالي 400 موطن شغل في المدى القصير و المتوسط. غير أن هذه الوعود قد تبخرت بشكل أثار جملة من التساؤلات لدى الرأي العام بعاصمة الجنوب. كان من المنتظر أن ترى بعض المشاريع التنموية النور مع مطلع سنة 2024، غير أنها مازالت تنتظر التنفيذ و في انتظار مناقشة جملة من الملفات التنموية بعاصمة الجنوب، يتطلع ناشطون في المجمع المدني إلى قرارات جديدة من طرف الحكومة رغم الظروف السياسية و الإجتماعية التي تمر بها ولاية صفاقس خلال السنوات الأخيرة جراء تداعيات توافد المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين على الأوضاع الأمنية و الاقتصادية.



بدعم عدة أطراف لتجنّب الخسائر المالية الضخمة التي يتكبدها المصنع سنويا.

خسائر بالجملة

حسب آخر المعطيات، سجّل المجمع الكيميائي التونسي سنة 2020 خسائر أكثر من 600 مليون، وتجاوزت بذلك مجموع الخسائر التي سجلها المجمع خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى سنة 2020، أكثر من 1300 مليون دينار. و أصبح مصنع "السياب" بصفاقس يسجل سنويا خسائر مالية كبيرة جراء ضخامة كلفة أجور العمال و الإطار به و الذين تراجعت مساهمتهم في نشاط المجمع.

حلحة الأزمة

حسب آخر المعطيات، فإن تفكيك مصنع "السياب" من شأنه أن يوفر مداخيل مباشرة لخزينة الدولة تتجاوز 50 مليار و يسمح تركيز مشاريع إقتصادية تساهم في تشغيل ما لا يقل عن 10 آلاف عامل بصفة مباشرة بعاصمة الجنوب في وقت تعاني فيه الدول من أزمة بطالة تتفاقم من يوم لآخر. و تأمل مختلف الأطراف بجهة

جغرافية قادرة على استيعاب تركيز مؤسسات إقتصادية سواء صناعية أو خدماتية. و أصبحت الحاجة ماسة لاستغلال ما يناهز 5600 هكتار غير مستغلة لفائدة الباعثين و المستثمرين لإقامة مشاريع إقتصادية بعاصمة الجنوب.

لوبيات فساد وراء عدم التفكيك النهائي للـ "سياب" في الوقت الذي تتفق فيه مختلف الأطراف على غلق وتفكيك مصنع "السياب" بصفاقس خدمة للمصلحة العامة، تسعى لوبيات مالية استغلت نفوذها داخل أجهزة الدولة للحيلولة دون تفكيك مجمع "السياب" نهائيا. هناك شبكة من المناولين تربطهم معاملات مالية ضخمة وأنشطة إقتصادية و شركات نقل خاصة بالمصنع الكيميائي في صفاقس و بعض المصانع الكيميائية الأخرى من خلال نقل الفسفاط من جهة و الصيانة من ناحية ثانية. و تخوض بعض الأطراف معارك بالوكالة عن رجال الأعمال الفاسدين و الساعين لمعارضة كل محاولات حلحة أزمة ملف المجمع الكيميائي بصفاقس. تفكيك مصنع السياب أصبح يحظى

مدينة صفاقس، مما يحرم الجهات المعنية من استغلالها لإقامة مشاريع جديدة و استثمارها في مجالات أخرى. الساحل الجنوبي لعاصمة الجنوب، يمثل القلب النابض للمدينة و يحتل مكانة استراتيجية باعتباره المدخل الرئيسي للوافدين على البلاد التونسية من القطر الليبي الشقيق و من مدن الجنوب. و شهدت المطالبة بحلحة أزمة مجمع "السياب" بصفاقس و مكونات المجتمع المدني.

بعد قرار الغلق المتخذ من طرف الحكومة، أصبحت مختلف الأطراف تطالب بإزالة بقايا مصنع السياب وتهيئة المساحة الجغرافية له و فسح المجال أمام المستثمرين لبعث مشاريع تنموية لتنشيط العملية الإقتصادية و خلق مواطن شغل بالجهة. في الوقت الذي يبحث فيه المستثمرون بجهة صفاقس عن أراضي وسط المدينة لإقامة مشاريعهم، تحتل مصنع "السياب" مجالا عقاريا شاسعا غير مستغل و يمكن أن يكون فضاء للاستثمار المحلي. ذلك أن مدينة صفاقس لم تعد قادرة على استيعاب أنشطة أخرى في ظل غياب مساحات

بقلم : أبو هارون

مازال ملف المصنع الكيميائي بصفاقس محل جدل كبير لدى الرأي العام بعاصمة الجنوب رغم إعلان الحكومة عن غلقه في مجلس وزاري انعقد منذ 13 جانفي 2016. وتم تنفيذ قرار الغلق سنة 2019 ليتواصل نشاط "السياب" بشكل جزئي يطرح جملة من التساؤلات عن حلحة أزمة التشغيل بالمعمل ونقل جميع مكوناته خارج المدينة.

يمتد معمل "السياب" على الشريط الساحلي بجنوب مدينة صفاقس على مساحة جميلة تناهز 5600 هكتار، وانطلق نشاطه منذ فترة الإستعمار الفرنسي للبلاد التونسية سنة 1952، و يتمثل دوره الأساسي في إنتاج الفسفاط الرفيع المعد للتصدير باعتباره وحدة لتحويل الفسفاط التونسي الذي يتم استخراجها من مختلف المناجم داخل البلاد خاصة بولاية قفصة. و يساهم المعمل في تشغيل ما يناهز 500 عون بصفة مباشرة. وبالمقابل، أصبح المجمع الكيميائي بصفاقس يمثل خطرا على حياة أهالي مدينة المليون نسمة لما يلفظه من مواد سامة و تلويث المحيط. و بدأت الحكومة التونسية منذ سنة 2008 في القيام بإجراءات قانونية و ميدانية لنقله خارج المدينة. غير أن التحولات السياسية التي مرت بها البلاد سنة 2011، قد أثرت سلبا على مسار العملية التي تحتاج إلى تسوية الوضعيات الإجتماعية للعمال والموظفين.

غلق "السياب" فرصة للاستثمار بصفاقس

تم غلق مجمع "السياب" منذ سنة 2019، لكنّه بقي يشغل عددا هاما من العمال و الإطارات و يقوم بتصدير الفسفاط نحو الأسواق العالمية. لكن البنية التحتية مازالت قائمة على مساحة جغرافية شاسعة وسط

لحماية المناطق الحدودية من الاخطار البيئية والطبيعية والحرائق اتفاقية تعاون جزائرية تونسية في الحماية المدنية

في إطار تعزيز التعاون التونسي الجزائري في مجال الحماية المدنية، انعقد، أول هذا الأسبوع، بولاية الوادي الجزائرية، اجتماع اللجنة التونسية الجزائرية المشتركة للتعاون في مجال الحماية المدنية تحت إشراف المدير العام لديوان الوطني للحماية المدنية والمدير العام للحماية المدنية الجزائرية وبحضور عدد من الإطارات السامية المشاركين في أعمال اللجنة المشتركة التونسية الجزائرية. وقد تم إمضاء محضر اجتماع اللجنة المشتركة من طرف السادة المديرين العامين للجهازين.

وتأتي هذه الخطوات ضمن الالتزام الجاد والمشارك بتدعيم التعاون الثنائي في مجال الحماية المدنية بين البلدين الشقيقين تونس والجزائر، ولتعزيز القدرة على التصدي للتحديات المشتركة وتعزيز السلامة والأمان للمواطنين في البلدين خاصة في مجالات التوقي من الفيضانات وتنسيق عمليات التدخل في مكافحة حرائق الغابات على مستوى الولايات الحدودية.

محمد المبروك السلامي

توزر

جلسة لتدارس وضعية المدارس بالجهة

خصصت جلسة العمل التي انعقدت بمقر ولاية توزر لوضعية المدرستين الإعداديتين التقنيتين بتوزر ونقطة و العناية بهما وذلك بمزيد توفير الظروف الملائمة لإستقطاب المزيد من التلاميذ مع توفير النقل والاكل ، ودعم الاختصاصات بالمؤسستين والنظر في إمكانية تمويل المتخرجين بعد الدراسة من طرف المؤسسات ذات العلاقة على غرار البنك التونسي للتضامن. كما تم النظر في وضعية المدرسة الابتدائية المهجورة، بحي المطار بتوزر.

و تم التأكيد على اتخاذ كل التدابير لإنتزاعها من المستولين عليها وتخصيصها لفائدة وزارة التربية، و الحرص على تسييرها في مرحلة أولى وتوظيفها لاحقا من قبل الوزارة

وكذلك النظر في وضعية الضيقة التابعة لمندوبية التربية بتوزر والكائنة بمنطقة كستياليا على مساحة 4 هكتارات، والعمل على إبرام عقود شراكة مع مركز البحوث في الفلاحة الواحية والمركز القطاعي للتكوين المهني الفلاحي في غراسسة النخيل "المناشي"، للعناية بها وتثمينها وتطوير عمليات البحث الفلاحي بها.

وتمت الدعوة إلى تحويل معهد حامة البريد لمعهد رياضي، خاصة مع توفر كل الإمكانيات لذلك من موقع ومياه جوفية حارة وغيرها، والحرص على القيام بالإجراءات في هذا المجال.

وبعد ذلك تم التطرق الى مشاريع وزارة التربية المبرمجة لسنة 2025، ومنها بناء معهد بتوزر خلف مقر المندوبية الجهوية للتربية، ومدرستين ابتدائيتين بكل من توزر ونقطة، والتسريع في القيام بكل الإجراءات في هذا الشأن بالتنسيق بين كل الأطراف المعنية.

محمد المبروك السلامي



بعد ان تحولت الامطار لديهم من نعمة الى نقمة أهالي أحياء الزيتين ببراقة الساحل يطالبون بربطهم بشبكة التطهير وتعميد الطرقات

سماح باشا

يعاني متساكنو أحياء الزيتين 1 و 2 و 3 من عمادة بركة الساحل بمعتمدية الحمامات من ولاية نابل، من تراكم مياه الأمطار التي أحاطت بالمنازل وتوسطت الطرقات، وذلك بسبب افتقار المنطقة للطرقات المعبدة وعدم ربط هذه الأحياء بشبكة التطهير.

وناشد المتساكنون في تصريحاتهم لـ "24/24" السلط المحلية والجهوية والمركزية، بالتعجيل في إيجاد حلول دائمة لوضعيتهم التي وصفوها بـ "الكارثية" معبرين عن ذلك بالقول أن نزول الأمطار بالنسبة لهم "لم يعد نعمة، بل أيام متتالية من المعاناة لإيجاد حل للخروج من المنازل أو إيصال أبنائهم لمدراسهم".

وقال عضو المجلس المحلي للتنمية بالحمامات عن عمادة بركة الساحل عبد الستار النفرزوي من جهته في تصريح لمراسلة 24/24 أن أهالي أحياء الزيتين 1 و 2 و 3 التي لا تبعد سوى 1 كلم عن بركة الساحل ونحو 5 كلم عن وسط مدينة الحمامات "يعانون الأمرين في كل موسم أمطار، وهم اليوم في شبه عزلة بسبب تراكم المياه داخل الأحياء وافتقار البلدية لشاحنة شقظ المياه".

وأبرز النفرزوي أن هذه الأحياء التي تدرج ضمن مناطق التوسع في بركة الساحل، لم تجد حظها في مشاريع القرب وتتواصل إلى اليوم المطالبة في كل جلسة بلدية أو على مستوى المعتمدية بإدراجها ضمن مشاريع القرب باعتبار حاجتها الملحة للتدخل، وأضاف "نصدم في كل مرة بعدم برمجتها بسبب عدم توفر الميزانيات" وفق تصريحه.

وأضاف النفرزوي أنه تم على مستوى المجلس المحلي للتنمية، اقتراح إدراج مناطق التوسع بصفة تدريجية والانطلاق بالأحياء ذات الأولوية وفي مقدمتها مناطق حي الزيتين 1 و 2 و 3 وهنشير الخروب وسيدي حماد في تهذيب الأحياء الشعبية، مؤكداً أنه رغم ذلك لم يقم إدراج هذه الأحياء بعد.

وناشد السلط المحلية والجهوية والمركزية بزيارة المنطقة ومعاينة معاناة متساكنيها وإيجاد صيغ لإدراجها في برنامج تهذيب الأحياء الشعبية أو في البرنامج الوطني السادس لربط الأحياء السكنية بالتطهير.

تحت مجهر "24/24" : القانون الجديد للشيكات وأثره على القطاعات الاقتصادية: مخاوف لدى الفاعلين الاقتصاديين والكميالية حل "مثالي"



إعداد: مفيدة مرابطي

في خطوة أثارت الكثير من الجدل في الأوساط الاقتصادية، تم اعتماد قانون جديد يتعلق بالشيكات في تونس. هذا القانون، الذي يدخل حيز التنفيذ قريباً، يتوقع أن يكون له تأثيرات عميقة على الاقتصاد التونسي، خاصة في القطاعات الحيوية مثل التجارة والصناعة والزراعة. ورغم أنه يهدف إلى تحسين النظام المالي وتعزيز الشفافية، فإن الواقع يشير إلى أن هذا التغيير قد يكون له تداعيات مقلقة، خصوصاً على الفئات التي تعتمد بشكل كبير على الشيك كأداة تمويلية في حياتها اليومية.

وقد صدر في 2 أوت الماضي القانون عدد 41 لسنة 2024 والمتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها وذلك بعد مصادقة مجلس نواب الشعب عليه. ويهدف مشروع القانون إلى مراجعة أحكام المجلة التجارية وخاصة الفصل 411 منها المتعلق بتجريم إصدار شيك دون رصيد بما يضمن التوازن بين كل الأطراف من الدائن المستفيد والمدين الساحب والمؤسسات المصرفية والمالية ويقطع نهائياً مع النظام القانوني الحالي وما ترتب عنه من تداعيات اجتماعية واقتصادية على العديد من الأطراف وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصغار الحرفيين. كما يندرج في إطار مراجعة التشريعات المتعلقة بدعم دور العدالة في دفع الاقتصاد الوطني في ظلّ الاكراهات المالية والاجتماعية للمتعاملين الاقتصاديين والمستثمرين باعتماد منهجية المراحل في تحوير منظومة المعاملات بالشيك بالنظر لأهميته على المستوى الاقتصادي

وتداعياته على المستوى المالي.

الشيكات كأداة ضمان: الواقع السابق للقانون

قبل صدور القانون الجديد، كانت الشيكات تُستخدم في تونس كأداة مرنة لتسوية المعاملات التجارية. لم يكن الشيك مجرد وسيلة دفع، بل كان يُعتبر ضماناً للوفاء بالالتزامات المالية

في المستقبل. سواء كان ذلك بين التاجر والمستهلك أو بين الفلاح والموزع، كان الشيك يُستخدم كأداة تمويلية قصيرة الأجل تسمح للأطراف المختلفة بالاستمرار في تعاملاتهم التجارية حتى في غياب السيولة النقدية الفورية. في حال عدم الوفاء بالشيك، كانت هناك عقوبات مالية وجزائية تضمن حقوق الأطراف المتضررة، مما كان يشكل

رادعاً فعالاً يضمن استمرارية العمل التجاري. ولكن، مع دخول القانون الجديد حيز التنفيذ، سيتم إلغاء استخدام الشيك كأداة ضمان، وهو ما يعتبر بمثابة تحول جذري في كيفية تعامل الأفراد والشركات مع الشيكات. وهذا التغيير ليس بسيطاً، فقد يحمل معه تحديات اقتصادية كبيرة قد تضر

بالعديد من الفئات في المجتمع التونسي. مخاوف من تأثيرات سلبية من بين القطاعات التي سيتأثر تطبيق هذا القانون بشكل مباشر، يبرز القطاع الزراعي كأحد الأكثر هشاشة. الفلاحون في تونس كانوا يعتمدون بشكل كبير على الشيكات لشراء مستلزمات الإنتاج مثل الأسمدة والبذور والمبيدات. في ظل الأزمة

المؤجلة والموجودة حاليا في محافظ المؤسسات التجارية والمالية لضمان خلاصها بعد دخول المنصة الالكترونية للتعامل بالشيكات حيز النفاذ. كما يتعين تحديد صيغ تطبيق واضحة لما ورد في الفصل 412 (ثالثا) جديد والذي ينص على تخصيص اعتمادات لا تقل عن ثمانية بالمائة من أرباح السنة المحاسبية السابقة لإنشاء خطوط تمويل صغرى على الشرف، قصيرة المدى لا تتجاوز الستين، بشروط ميسرة دون فوائض ودون ضمانات. ويستنفذ المصرف وجوبا كل سنة الاعتمادات المخصصة. وتُضبط بأمر شروط ومعايير إسناد التمويل المذكور. يشار الى انه حسب ما أظهرته أحدث نشرة أصدرها البنك المركزي التونسي حول « الدفوعات بالأرقام في تونس »، بداية ماي الفارط في ما يهم العمليات المنجزة باعتماد المقاصة، للأشهر الثلاثة الأولى من سنة 2024، فقد تراجع عدد العمليات المنجزة عن طريق الكميالية (7 بالمائة إلى 420 ألف عملية بقيمة 3ر8 مليار دينار) وباعتماد الصكوك (3ر4 بالمائة بقيمة 6ر122 مليون بقيمة 9ر30 مليار دينار). وزاد معدل رفض الكميالات والصكوك على التوالي بنسبة 5ر11 بالمائة و47ر1 بالمائة. وسجل عدد العمليات المنجزة باعتماد الاقتطاع، زيادة من ناحيته، بنسبة 6ر20 بالمائة (5ر1 مليون عملية بقيمة 3ر6 مليار دينار) مقابل استقرار عمليات التحويل (3ر2ر8 مليون عملية بقيمة 1ر13 مليار دينار). وحسب معطيات مؤسسة الإصدار، فقد خصّصت 36 بالمائة من العمليات المنجزة باستخدام البطاقات البنكية، في تونس، للدفع مقابل 64 بالمائة من هذه العمليات لسحب الأموال. ويتعلّق الأمر بالقيام بأكثر من 3ر37 مليون عملية باستخدام البطاقات البنكية، لمعاملات قدرت قيمتها بنحو 3ر6 مليار دينار.

يمثل القانون الجديد للشيكات تحدياً كبيراً للاقتصاد التونسي، خاصة في ظل الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه العديد من المواطنين. ورغم أن هذا القانون يسعى إلى تحسين النظام المالي، إلا أن تأثيراته قد تكون صعبة على الفئات الأكثر حاجة في المجتمع ويرى خبراء انه لا بد من التفكير في حلول بديلة تضمن استقرار الأسواق وتدعم القطاعات المتأثرة بشكل مباشر، لضمان استمرارية الدورة الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي في تونس.

مؤجلة مخالف للقانون، الا انه كان متداولاً من قبل الأسر لتلبية حاجياتهم الاستهلاكية وكذلك المؤسسات والمجمعات الاقتصادية لضمان الحد الأدنى من المال المتداول والسيولة لتصريف أعمالهم المرتبطة بأنشطة الاستغلال في ظل ما تعانيه هذه الأطراف من إقصاء مالي متجذر يهم فئات واسعة من التونسيين الذين لا يملكون حسابات مصرفية في سياق تفشي ظواهر الاقتصاد الموازي وضعف المداخيل بشكل عام". وعلى هذا الأساس، شدد الحطاب في تصريح لوكالة تونس افريقيا للانباء على ضرورة إيجاد بدائل فعالة لحماية لاستمرارية التعاملات الاقتصادية خصوصا في مجالات البيع بالتجزئة على غرار تسويق الأثاث والتجهيزات المنزلية ومواد البناء وغيرها من المنتجات الاستهلاكية التي يتم خلاص اقتنائها بالتقسيط وتضمن القانون الجديد، وفق الحطاب، عدة نقاط إيجابية غير مسبوق في مجال التشريع الاقتصادي والمالي وهي تتصل أساسا بنحتميل المسؤولية لكافة الأطراف المتدخلة في استخدام صيغة الشيكات وتخفيف العقوبات الجزية وتحديد السالبة للحرية، وفقا لمقتضيات القانون الدولي علاوة على حماية المستفيدين من التعامل بصيغة الشيكات وساحبيها في سياق تيسير عمليات تسوية الخلاص وتأمينها عبر حماية الكترونية موثوقة وآليات محددة بدقة، في هذا الصدد، وذلك بالتوازي مع تخفيف أعباء التقاضي بما ينشط مناخ الأعمال ويضمن استدامة عمل المؤسسات. ووفق الحطاب فان هذا القانون الجديد هو أول قانون يضمن «أخلقة» المعاملات الاقتصادية في البلاد في سياق التكافؤ والتناظر بين الأطراف المتعاملة خصوصا ان لوسائل الدفع دور كبير في الاقتصاد الوطني الذي يعتمد بالأساس على التمويل البنكي وودائع الحرفاء وتسويق المنتجات في سياق الدفع المؤجل في أغلب الحالات بحكم محدودية القدرة الاستهلاكية لفئات واسعة من التونسيين، مما يقتضي مزيد تعزيز الاستهلاك لديهم كرافع أساسي للنمو وضامن لديمومة نشاط الشركات لا سيما الصغرى والمتوسطة وحمايتها من التعثر المالي والإفلاس، على حد قوله. وأكد المختص في المخاطر المالية مراد الحطاب، في جانب آخر، على ضرورة إعادة النظر في دور الكميالية كوسيلة خلاص موثقة وإيجاد حلول للشيكات

أنها تمنح المستفيد الحق في اللجوء إلى القضاء بسرعة في حالة عدم السداد، مما يضمن حقوقه بشكل أسرع من الشيكات التقليدية. وتعدّ الكميالية أيضا أفضل وسيلة للتجار والمواطنين الذين يرغبون في إتمام معاملاتهم التجارية دون استخدام الشيكات كضمان.. كما اعتبر المختص المالي أن الفترة الانتقالية القصيرة لتطبيق القانون الجديد لم تكن كافية لتوعية المواطنين والتجار حول التغييرات المالية الواقعة في البلاد، مما يستوجب مزيداً من التوعية. ودعا إلى تعزيز فهم التجار لاستخدام الكميالات البنكية بشكل صحيح واستغلالها كأداة مالية فعالة، وهي الحل الأنجع والأفضل في المعاملات المالية بين التجار وحرفائهم. شدد النخيلي على أهمية إدراك التغييرات القانونية واعتماد الكميالات في التعاملات التجارية المؤجلة بدلاً من الشيكات لتجنب التعرض للمخالفات القانونية. كما أوضح أن الكميالية توفر ضماناً وسرعة في استرجاع الحقوق مقارنة بالشيك في حال عدم السداد.

من الواضح أن القانون الجديد للشيكات يتطلب إعادة تقييم معمقة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية. الحلول البديلة تصبح أمراً ضرورياً لضمان استمرارية الدورة الاقتصادية والحفاظ على استقرار الأسواق. من بين الحلول الممكنة إدخال الكميالية كأداة بديلة للشيك، حيث تتمتع هذه الأداة بمزايا مماثلة للشيك من حيث أنها توفر ضماناً للمدفوعات، لكنها قد تكون أكثر مرونة من حيث الإجراءات القانونية.

كذلك، يمكن النظر في إنشاء برامج تمويل مبتكرة، مثل القروض الصغيرة أو التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل التي تتيح للمصانع والفلاحين والتجار الحصول على السيولة اللازمة لمواصلة عملهم. هذا قد يساعد في تجاوز الأزمة الحالية ويضمن عدم تعطيل الإنتاج. لمن القطع مع جمود تشريعي دام لعقود، فإن توفير المزيد من سبل انجازه لا سيما عبر النصوص التطبيقية والمذكرات التنظيمية للمؤسسات المالية، يتطلب عدة شروط تراعي خصوصيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي، الذي شهد لسنوات طوال، استخدام الشيكات المؤجلة كوسيلة دفع وتداين، وفق ما أكده المختص في المخاطر المالية مراد الحطاب. وأضاف بالقول "رغم ان استعمال الشيكات كوسيلة ضمان او خلاص

التوريد. عند الحديث عن المستهلكين، نجد أن القانون الجديد سيكون له تأثير مباشر على حياتهم اليومية. كانت الشيكات تشكل وسيلة دفع مريحة لكثير من المواطنين في تونس، خاصة في عمليات الشراء الكبيرة مثل المواد الغذائية أو الأجهزة المنزلية. في ظل هذا القانون الجديد، سيجد العديد من التونسيين أنفسهم أمام تحديات كبيرة في تدبير احتياجاتهم اليومية. وبدون وسيلة تمويلية مرنة، سيزيد الضغط على الأسر التونسية التي تعاني بالفعل من ضعف القدرة الشرائية وارتفاع الأسعار.

إن تطبيق هذا القانون قد يؤدي إلى تفاقم أزمة الفقر والبطالة في البلاد، ويزيد من تعميق الفجوة الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية المختلفة. وإذا لم يتم توفير حلول بديلة، فإن هذا التغيير قد يتسبب في أزمة اجتماعية واسعة النطاق.

الحاجة إلى حلول بديلة هذا وفي تصيحات اعلامية له قدم الأستاذ الجامعي المختص في التفاصيل في النخيلي، المزيد من التفاصيل في خصوص عودة الكميالية وقوتها القانونية، والفرق بينها وبين الشيك، خصوصا وأنها تتجه إلى استعادة دورها في الفترة القادمة مع أقول نجم الشيكات في تونس.. حيث يقول إن الشيك هو: أداة دفع فورية، تُستخدم لتسديد الأموال مباشرة عند تقديمها. في حين أن الكميالية البنكية هي: أداة دفع مؤجلة توفر وسيلة ائتمان، تُستخدم لسداد المبالغ المالية في وقت لاحق. كما أوضح النخيلي في ذات السياق أن الكميالية تخدم الغرض في المعاملات التجارية التي تعتمد على الدفع المؤجل، حيث تمنح ضماناً للمستفيد من السداد في المستقبل، مما يجعلها أداة مفضلة لدى التجار في معاملات البيع بالتقسيط. كما سلط المختص المالي الضوء على التغييرات القانونية الأخيرة التي طرأت على استخدام الشيكات في تونس، حيث تم حظر استخدام الشيك كوسيلة ضمان أو دفع مؤجل، وهو ما دفع التجار للعودة إلى استخدام الكميالات البنكية التي يمنحها القانون أحقية الاستخدام في الدفع المؤجل. وأشار إلى أن القانون الجديد، الذي دخل حيز التنفيذ مؤخراً، يعاقب على استخدام الشيك كوسيلة ضمان، مما يجعل الكميالية خياراً قانونياً وأمناً للتعاملات التجارية المؤجلة. وتوفر الكميالية وسيلة قانونية للتعاملات المالية المؤجلة، كما

الاقتصادية الحالية، يفترق الكثير من الفلاحين إلى السيولة النقدية اللازمة للقيام بشراء هذه المواد من خلال الدفع الفوري. كانت الشيكات تمنحهم مرونة تمويلية تمكنهم من استمرارية العمل. ومع إلغاء هذه الآلية، سيجد العديد من الفلاحين أنفسهم في مأزق حقيقي، حيث سيكون عليهم تأمين التمويل من مصادر أخرى، وهو ما قد يكون صعباً في ظل غياب السيولة والائتمان المتاح. قد يؤدي هذا الوضع إلى تراجع الإنتاج الزراعي، وبالتالي يؤثر سلباً على توفر المواد الغذائية في السوق التونسية، مما يزيد من الضغوط على الأسر التي تعتمد بشكل أساسي على المنتجات الزراعية.

القطاع الصناعي الغذائي هو الآخر سيتأثر بشكل واضح بهذا القانون الجديد حيث تعتمد العديد من المصانع الغذائية على الشيكات لتأمين شراء المواد الأولية اللازمة للإنتاج، مثل الحبوب والزيوت والسكر. كما يستخدم التجار الصناعيون الشيكات لتمويل عمليات الشراء من المنتجين والموردين. وإذا أصبح من غير الممكن استخدام الشيك كأداة ضمان، فإن ذلك قد يؤدي إلى صعوبة في تأمين التمويل اللازم لتغطية نفقات الإنتاج. وفي حالة عدم توافر السيولة الفورية، فإن المصانع قد تجد نفسها مضطرة إلى تقليص أو حتى تعليق إنتاجها.

علاوة على ذلك، فإن تعطيل الصناعات الغذائية سيكون له تأثير مباشر على الأسعار في السوق، حيث سيزداد الطلب على المواد الأساسية في ظل نقص العرض. هذه الزيادة في الأسعار ستعكس سلباً على المستهلكين، الذين يعانون أصلاً من ارتفاع تكلفة الحياة في تونس.

في قطاع تجارة الجملة، يواجه التجار مشاكل مماثلة بسبب القانون الجديد. كانوا يعتمدون بشكل كبير على الشيكات لتسوية معاملاتهم مع المنتجين والفلاحين، وفي حال توقفت هذه الوسيلة كأداة ضمان، فقد يواجه التجار صعوبة كبيرة في تأمين البضائع اللازمة لاستمرار أعمالهم. في هذا السياق، من المتوقع أن تنشأ مشكلات كبيرة في حركة توريد المواد الغذائية، مما سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار بسبب قلة المعروض.

إذا استمرت هذه الحالة لفترة طويلة، فإن السوق التونسية قد تواجه مشاكل كبيرة في توزيع السلع، وهو ما سيؤدي إلى تفاقم الأزمة الاقتصادية في البلاد. وعليه، قد يؤثر على استقرار الأسواق وضمان استمرارية حركة

حذرت من استهلاكها وزارة الصحة لتسببها في أمراض ومضاعفات مكملات غذائية وأدوية ومواد تجميل مجهولة المصدر في أسواق تونس

على حمض الغليوكسيليك، وخاصة منها التي تحمل علامة "BRAZIL CACAU"، تشكل خطراً شديداً على صحة المستهلك وفقاً للوكالة الوطنية لتقييم المخاطر، وقد تمّ رصد حالات من الفشل الكلوي الحاد والتسمم الكلوي نتيجة لاستخدام هذه المنتجات، وهي مخاطر تمّ تأكيدها من قبل الجمعية التونسية للأمراض الكلى والغسيل الكلوي وزرع الأعضاء والمركز الوطني لليقظة الدوائية، وفقها. وأشار بلاغ وزارة الصحة، إلى أنه على الرغم من أن الفرد البرازيلي يعتبر فعالاً في تحسين مظهر الشعر، فإن وجود حمض الجليوكسيليك في هذه المنتجات يشكل تهديداً صحياً خطيراً، على اعتبار أنه عند تسخين هذا الحمض، يتحوّل إلى فورمالديهايد، وهي مادة شديدة السمية ومسرطنة، تؤثر بشكل مباشر على صحة الإنسان.

الأضرار الصحية لمنتجات فرد الشعر عديدة أبرزها تضرر الكلى لان حمض الغليوكسيليك يزيد من خطر التسمم الكلوي ويؤدي إلى تلف وظائف الكلى. وتهيج الجهاز التنفسي لان الأبخرة الناتجة عن تسخين الحمض تسبب تهيجاً مزمنياً في الجهاز التنفسي مثل السعال وضيق التنفس. إضافة إلى مشاكل الجلد والعينين حيث يمكن أن يسبب التلامس المباشر مع حمض الغليوكسيليك تهيجاً وحرقاً شديداً في الجلد والعينين. وخطر السرطان حيث ان التعرض المستمر للفورمالديهايد يزيد من احتمال الإصابة بسرطانات الجهاز التنفسي والجلد. كما دعت الوزارة، إلى الوعي بالمخاطر، إذ يجب أن يكون المستهلكون على دراية تامة بالمخاطر الصحية التي قد تصاحب استخدام هذه المنتجات.

وتنتشر تجارة عدد من الأدوية والمكملات الغذائية وغيرها، من المعدة لعلاج بعض الأمراض وأخرى معدة لأغراض تجميلية، عبر مواقع التواصل الاجتماعي في تونس بشكل لافت، وذلك في ظل غياب الرقابة وسياسات الردع.



والعجز الجنسي مجهولة المصدر والمكونات، يتم ترويجها عبر مواقع التواصل الاجتماعي. وقال الزريبي، في تصريحات إعلامية، إن صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي عمدت إلى ترويج أدوية تدعي أنها لعلاج أمراض البروستات والعجز الجنسي، داعياً التونسيين إلى توخي الحذر. وأكد أن هذه الأدوية مجهولة المصدر والمكونات، مشيراً إلى أنها تُعرض حياة المرضى إلى الخطر وغير منصوص باستعمالها دون وصفة طبية. وأكد أنهم لاحظوا انتشار هذا النوع من التجارة عبر منصات مواقع التواصل الاجتماعي بشكل لافت، حيث يتم عرض أدوية بأسعار مغرية وفي صفحات ناطقة باسم كبير أخصائي المسالك البولية، معتبراً ذلك "انتحال صفة".

تحذيرات من مواد فرد الشعر "السامة"

من جهة أخرى، أصدرت وزارة الصحة في شهر نوفمبر 2024، بلاغاً تحذيرياً طارئاً من الوكالة الوطنية لتقييم المخاطر، حذرت فيه من "مخاطر شديدة بسبب منتجات فرد الشعر البرازيلية الذي يحتوي على حمض الجليوكسيليك"، ما يمكن أن يسبب مرض السرطان. وقالت الوزارة إن هذه المنتجات التي تحتوي

ونبه مدير عام وكالة الدواء، المواطنين الذين يقتنون المكملات الغذائية والمقويات من فيسبوك ولا تكون نقطة الاتصال بين الشركة والمواطن سوى عامل التوصيل، فقال: "أجرينا بعض التحاليل فاكشفنا أنها تحتوي على الزئبق والرصاص، وأحياناً لا نجد أي مادة ذات نفع"، وأضاف عبد الرزاق الهذيلي: "أصدرنا منشوراً منذ بضعة أشهر وقلنا إن هذه المكملات الغذائية هي أحياناً مجهولة المصدر والصناعة، وقد تقدمت 125 شركة كانت تشتغل سراً، للحصول على تصريح بعد هذا المنشور، وقد كانوا يصنعون حوالي 1250 مكملًا غذائياً تباع كلها في الأسواق التونسية ولا رقيب عليها" وفق تعبيره. وأضاف الهذيلي: "تدرجنا مع هذه الشركات، فبدأنوا أولاً بطلب التصريح، ثم طالبناهم بإزالة ملصقات (الأدعاء) من علبة"، في إشارة إلى تعمد بعض هذه المكملات، التنصيص على أنها مثلاً "ضدّ الربو"، أو "ضدّ السعال" مشدداً على أنّ هذه المكملات الغذائية ليست مكملات دوائية، وأن وزارات عديدة تتدخل في المراقبة.

تحذير من أدوية أخرى غير مراقبة
من جهة أخرى، حذر رئيس الجمعية التونسية لجراحة المسالك البولية الدكتور أحمد سعيد الزريبي، من انتشار أدوية لعلاج البروستات

وزارة الصحة، وإلى استشارة الطبيب المختص قبل استخدام أي منتج. ويشير إلى أن عدداً من صفحات التواصل الاجتماعي والمحلات أيضاً، تتولى ترويج عديد المنتجات سواء للعناية بالشعر أو البشرة أو لزيادة الوزن أو خسارته وغيرها من المنتجات، ويقبل بعض المستهلكين على اقتناء هذه المنتجات واستعمالها دون التثبت من مصادرها أو مكوناتها، ومقابل ذلك تتصاعد الدعوات التي يطلقها المختصون في الصحة من حين إلى آخر في تونس لوقف مثل هذه الممارسات. مكملات غذائية تحتوي على رصاص الزئبق

من جهته أكد مدير عام وكالة ومواد الصحة التابعة لوزارة الصحة التونسية، عبد الرزاق الهذيلي، في سبتمبر 2024، أنّ هناك مشروع أمر لتنظيم قطاع المكملات الغذائية على مستوى رئاسة الحكومة حالياً، وذلك لتنظيم القطاع، خاصة في علاقة بكيفية تصنيعها وكيفية مراقبتها ولمن ستباع، فضلاً عن إمكانية رقمنة القطاع ككلّ" وفقه. وتابع الهذيلي أنّ هذا القانون سيصدر قريباً وسيطرّق أيضاً إلى الإشهار والترويج لهذه المكملات الغذائية، باعتبار أنّ "الإشهار عن طريق فيسبوك أمر سلبي، إذ ان العديد من هذه الأدوية بلا رخص ولا تحتوي على مواد فعالة"، وفق قوله.

يختار البعض تناول المكملات الغذائية غير المراقبة بهدف بناء العضلات ويميل آخرون لتناول أدوية "تسمين" قد تكون خطيرة جداً على الصحة بسبب مصادرها المجهولة ومخاطرها والتي تتسبب في مشاكل هائلة، نفس الشيء بالنسبة لبعض مواد التجميل ومواد فرد الشعر العشوائية وحتى الأدوية، لذا ينصح الخبراء بالتفكير ملياً قبل اللجوء إلى مواد مجهولة المصدر في تونس.

في هذا الصدد، أطلقت وزارة الصحة تحذيراً عاجلاً، من منتج يستعمله البعض بهدف زيادة الوزن، وقالت إنه "يهدد صحة مستهلكيه ويتسبب في مضاعفات خطيرة". وبيّنت الوزارة أن المنتج يروج تحت الاسم التجاري "جي ديكسا" "GEE Dexa"، وقد تم اكتشاف ترويجه في الأسواق بطريقة غير قانونية، وهو يمثل خطورة كبيرة على صحة المستهلكين. وأكدت الوزارة أن "هذا المنتج ليس مكملًا غذائياً، ولا دواءً مرخصاً، وهو غير آمن تماماً للاستخدام"، إذ أنه يتسبب في جملة من المخاطر منها اضطرابات هرمونية تتمثل في عدم انتظام الدورة الشهرية ومشاكل في الخصوبة وزيادة غير طبيعية في نمو الشعر. كما لهذا المنتج آثار جسدية خطيرة مثل احتباس السوائل في الجسم وتورم وزيادة غير طبيعية في الوزن.

وأضافت الوزارة ان هذا المنتج له مخاطر على المراهقين تتمثل في تباطؤ في النمو وهشاشة العظام واضطرابات نفسية. ولا يتوقف خطره عند ذلك الحد إذ له مضاعفات صحية خطيرة مثل ارتفاع ضغط الدم ومشاكل قلبية. وقالت وزارة الصحة إنها اتخذت إجراءات فورية لسحب هذا المنتج من الأسواق بالتعاون مع وزارة التجارة، إضافة إلى تكثيف الرقابة على المنتجات غير القانونية لضمان سلامة المواطنين. ودعت الوزارة كافة المواطنين، إلى عدم استعمال أي منتجات غير معتمدة من

انطلاق المرحلة الأولى لتزويد الشمال الغربي بالغاز الطبيعي تشغيل المحطة الرئيسية لتوزيع الغاز الطبيعي بباجة



جلال العرفاوي

بعد تأخير كبير وتعطل للأشغال وجلسات عديدة أمكن خلال منتصف شهر جانفي الحالي الانطلاق الفعلي في تنفيذ مراحل مشروع تزويد إقليم الشمال الغربي بالغاز الطبيعي بدءا بالمرحلة الأولى وذلك من خلال تزويد أول منطقة سكنية من ولاية باجة بالغاز الطبيعي حيث تم تشغيل المحطة الرئيسية لتوزيع الغاز بالمعقولة لأول مرة في اتجاه الشبكة بمعتمدية باجة الجنوبية وذلك في انتظار استكمال أشغال تمرير القنوات وتركيز المحطات لتزويد بقية مناطق الولاية بالغاز الطبيعي.

مشروع معطل منذ 4 سنوات

تم الاتفاق على تنفيذ مشروع الغاز الطبيعي المرناقية بباجة / الدهماني بمرحلتيه الأولى والثانية في سنتي 2020 و2021 وذلك على طول 185 كلم ومشروع مناطق الشمال الغربي على طول 257 كلم حيث سيتم تزويد مدن الشمال الغربي الأربعة بباجة وجندوبة والكاف وسليانة بالغاز الطبيعي عبر أنبوب الغاز المرناقية - بباجة - الدهماني وذلك بمد أنبوب رئيسي على طول 200 كلم وشبكة من الأنابيب الفرعية بطول 300 كلم إضافة إلى شبكة من أنابيب « البوليتيلان » تمتد على 404 كلم. وبخصوص المناطق التي سيشمها الغاز الطبيعي في مرحلته الأولى فهي موزعة بين 7 مناطق بولاية باجة وهي باجة المدينة والمعقولة ونفزة ومجاز الباب وقبلاط وتستور وتبرسق و 5 مناطق بولاية سليانة والكريب والعروسة و 4 معتمديات بولاية جندوبة وهي جندوبة المدينة وطبرقة وعين دراهم وبوسالم و 3 مناطق بولاية الكاف وهي الكاف المدينة والقصور والدهماني ثم تزويد 14 منطقة أخرى في مرحلة ثانية وهي عمدون والسلوقية وتيبار ودقة ووادي الزرقاء بباجة وفرنانة وغار الدماء

المرتفعة والتي تصل إلى 250 مليون دينار تولى الصندوق السعودي للتنمية « FSD » والبنك الإفريقي للتنمية « BAD » تمويل مشروع تزويد إقليم الشمال الغربي بالغاز الطبيعي حيث سيقوم الصندوق السعودي للتنمية بتغطية تكاليف الأنبوب الرئيسي (110 مليون دينار) في حين تكفل البنك الإفريقي للتنمية بمصاريف اقتناء ومد الأنابيب الفرعية والبالغ قيمتها 49.39 مليون يورو.

ويشمل إنجاز المشروع في قسطه الأول مد أنبوب رئيسي من الفولاذ قطره بين 500 و600 مم بين المرناقية وباجة وذلك على طول 73 كلم في حين يحتوي القسط الثاني أنبوبا بطول 110 كلم وقطره 300 مم وسيربط بين مدينة باجة والدهماني كما سيتم بناء محطات لإرسال واستقبال الكاشطات (Racleurs) ومد خط من الألياف الضوئية وتركيب منظومة للتحكم والمراقبة عن بعد لكامل الأنبوب (SCADA) إضافة إلى إنجاز 30 محطة لقطع الغاز و 40 أخرى لتخفيض الضغط وعد الغاز خاصة بالأنابيب الفرعية التي

ستزود في المرحلة الأولى 19 منطقة . علما وأن أشغال تزويد جل هذه المدن والمعتمديات بالغاز الطبيعي تتمثل في إيصال الأنابيب إلى مشارف المدن والمعتمديات على أن يتولى المتساكنون إتمام الإجراءات الخاصة بطلب تزويد الأحياء.

تزيد 13.500 مشترك

أكد محمد رياض هلال المهندس بالشركة التونسية للكهرباء والغاز ورئيس مشروع تزويد ولايات الشمال الغربي الأربعة بالغاز الطبيعي بباجة وجندوبة والكاف وسليانة أن شبكة تزويد ولايات الشمال الغربي الأربعة بالغاز الطبيعي تمتد على 530 كلم انطلاقا من محطة قطع الغاز بالمرناقية عبر مجاز الباب وصولا إلى معتمدية الدهماني من ولاية الكاف وقد انطلقت المرحلة الأولى وذلك من خلال تزويد أول منطقة سكنية من ولاية باجة بالغاز الطبيعي حيث تم تشغيل المحطة الرئيسية لتوزيع الغاز بالمعقولة لأول مرة في اتجاه الشبكة بمعتمدية باجة الجنوبية وذلك في انتظار استكمال أشغال تمرير القنوات

وتركيز المحطات لتزويد بقية المناطق السكنية بباجة بالغاز الطبيعي ولاحقا تزويد المنطقة الصناعية بباجة مشيرا إلى أنه سيتم في مرحلة أولى تزويد 13500 حريفا .

13500 منتفعا

على الرغم من أهمية المشروع في دفع التنمية والنهوض بالمواقع الصناعي بإقليم الشمال الغربي إلا أن عملية تزويد سكان هذه المناطق بالغاز الطبيعي قد شهدت تأخرا كبيرا لعدة أسباب تمحورت حول صعوبة الحصول على التراخيص لوضع الأنابيب من قبل السلطات الجهوية واعتراضات مالكي الأراضي وتعطل خلاص التعويضات لفائدتهم وتعطيل سير الأشغال من طرف طالبي الشغل وصعوبة التضاريس والعوامل المناخية غير الملائمة ومد خط الأنابيب في الأراضي الاشتراكية أو مجهولة الملكية.

الصورة: المحطة الرئيسية للغاز الطبيعي بباجة

تقدم به أعضاء من مجالس محلية

مقترح تأجيل الانتخابات البلدية يواجه معارضة برلمانية واسعة

طاهر الدرشاني

في خطوة أثارت نقاشًا واسعًا، قدم مجموعة من أعضاء المجالس المحلية مبادرة تقضي المبادرة بتأجيل الانتخابات البلدية وتعويضها بنيابات خصوصية تتألف من كفاءات منتخبة ومعينة، بهدف تحقيق أهداف تنموية وتسيير الشؤون المحلية بفعالية أكبر.

و تبني عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب المبادرة وادعوها مؤخرًا في مكتب الضبط المركزي لمجلس نواب الشعب، ورافق ذلك نقاشًا متصاعداً بين من يرى وجهة المقترح و من يراه نوع من العبث.

و اجريت الانتخابات البلدية في تونس في ماي 2018 على قاعدة الباب السابع من دستور 2014 الذي وقع الغاؤه، و مع نهاية عهدة تلك المجالس البلدية قرر رئيس الجمهورية حل المجالس المحلية و تكليف الكتاب العامون للبلديات بتسييرها الى حين تنظيم انتخابات بلدية اخرى.

خلفية المقترح

وتستند المبادرة إلى جملة من الأسباب التي قدمها أصحابها، من بينها قرار مجلس وزاري بتاريخ 8 مارس 2023، أشرف عليه رئيس الجمهورية قيس سعيد، قضى بحل المجالس البلدية وتعويضها بنيابات خصوصية. ومنذ ذلك الحين، يتولى الكتاب العامون تسيير شؤون البلديات بصفة مؤقتة، وهو وضع يرى أصحاب المبادرة أنه يفتقر للعمق التشاركي اللازم لتحقيق التنمية المحلية.

كما يرى أصحاب المبادرة أن الوضع الاقتصادي الراهن لا يسمح بإنفاق نحو 60 مليون دينار على تنظيم انتخابات بلدية جديدة، ويعتبرون أن



المجالس المحلية و المجالس الجهوية و مجالس الاقاليم و بيان صلاحياتها و مهامها في علاقة بالمجلس الوطني للجهات و الاقاليم بوصفه الغرفة التشريعية الثانية.

شروط تمرير المبادرة

يتطلب تمرير هذه المبادرة تعديلاً

القانون الانتخابي الحالي قد يفرز عدم تمثيل لبعض المعتمديات في المجالس البلدية، مما يجعل تعديل هذا القانون أمرًا ضروريًا لضمان التمثيل المتوازن. و تجدر الإشارة الى ان مجلس نواب الشعب قد تلقى مؤخرًا مقترح قانون اساسي مع طلب استعجال نظر من قبل الوظيفة التشريعية يتعلق بتنظيم

كافة العمادات دون إقصاء، مما يعزز الثقة الشعبية في البلديات مستقبلاً. كما تقوم المبادرة على تشكيل نيابات خصوصية تضم أعضاء من المجالس المحلية الحالية إلى جانب كفاءات من الإدارات الجهوية، مما يحقق التوازن بين الشرعية الشعبية والكفاءة الإدارية، وأشار أصحاب المبادرة إلى أن

توجيه هذه الأموال إلى مشاريع تنموية سيكون أكثر فائدة.

ويؤكد أصحاب المبادرة وهم أعضاء مجالس محلية أن أعضاء المجالس المحلية قد اكتسبوا خبرة عملية خلال سنة من العمل المتواصل، ما يجعلهم مؤهلين لتسيير البلديات بنجاحة، ويشيرون إلى أن هذه المجالس تمثل

سوسة:

تسليم دفعة أولى من المساكن الإجتماعية الجاهزة لمستحقيها

محمد الدريدي

انتظم يوم الثلاثاء المنقضي، بمقر ولاية سوسة، موكب تسليم دفعة أولى من المساكن الإجتماعية الجاهزة لفائدة مستحقيها، والمنجزة ضمن العنصر الأول من البرنامج الخاص للسكن الإجتماعي. وانتظم الموكب بإشراف والي الجهة، سفيان التنفوري، وحضور مدير عام الإسكان والمكاف بتسيير وحدة السكن الإجتماعي بوزارة التجهيز نجيب السنوسي، وخُصص لتسليم دفعة أولى تشمل 11 مسكناً اجتماعياً لمستحقيها بمعتمديات القلعة الكبرى، وأكودة، وسوسة جوهرة، وسيدي الهاني، والقلعة الصغرى، وبوفيشة وسيدي بوعلي، وذلك من جملة 86 حالة مصادق عليها. وتأتي هذه العملية، عقب إزالة المساكن البدائية وتعويضها بمساكن جديدة على عين المكان أو بمنطقة أخرى أو توسعة النواة القائمة، وفق ما معطيات أوردتها مصالح الولاية.

ضمن مبادرة "تونس الخضراء" إعادة الاعتبار لأصناف متنوعة من الأشجار المثمرة

محمد المبروك السلامي

ضمن مبادرة "تونس الخضراء" الهادفة إلى التشجير وإعادة الاعتبار للثروة الغابية والنباتية، انطلق مجمع التنمية الفلاحية بواحة الشبيكة، من معتمدية تمغزة، في إعادة الاعتبار لأصناف متنوعة من الأشجار المثمرة ضمن مبادرة تشجير حوالي 500 متر من المسلك الواحي السياحي داخل الواحة القديمة والمحاذي للمنطقة السياحية رأس العين. وذلك بهدف خلق بيئة متوازنة وصحية وتنوع بيولوجي وكذلك الحفاظ على التربة.

وكان المسلك المؤدي للواحة القديمة، والذي يمر من ينابيع مياه متأنية من شلال الشبيكة، يضم نسيجا غابيا متنوعا يجمع بين أشجار النخيل والأشجار المثمرة. وللإشارة فإن الأشجار التي تمت غراستها هي أشجار مثمرة ذات خصائص واحة على غرار الكروم والزيتون والرمان.

موعدهما. ويشير معارضو المبادرة إلى أن تأجيل الانتخابات يشكل سابقة خطيرة قد تُستخدم لتبرير تأجيل استحقاقات ديمقراطية أخرى مستقبلاً.

أما من الناحية التنموية، فإن استمرار الوضع المؤقت للمجالس البلدية يهدد بتفاقم الأزمات المحلية، حيث تعتمد العديد من البلديات على قرارات مصيرية تتطلب دعماً شعبياً واسعاً وتنسيقاً مع المجالس المنتخبة على المستويين الإقليمي والوطني.

ويرى بعض النواب أن تعطيل الانتخابات البلدية سيؤدي إلى تراجع الاستثمارات المحلية، إذ يعتبر المستثمرون الاستقرار السياسي أحد أهم العوامل التي تؤثر على قراراتهم. كما أن التأجيل قد يزيد من تردي الخدمات البلدية، مما يفاقم الأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي تعاني منها البلاد.

رفض الحجج الاقتصادية لتأجيل الانتخابات

ويرى النواب المعارضون أن الاستثمار في الانتخابات المحلية ليس هدفاً للموارد، بل هو ضرورة لبناء نظام سياسي ديمقراطي قوي ومستدام، و ورغم أن تنظيم الانتخابات يتطلب ميزانية كبيرة، إلا أن التكاليف طويلة الأمد لتأجيلها ستكون أكبر، حيث يؤدي غياب المجالس المنتخبة إلى ضعف الرقابة على العمل البلدي وغياب المحاسبة، مما يزيد من احتمالات الفساد وسوء الإدارة.

وأشار عدد من النواب إلى أن الادعاء بأن الكلفة المالية للانتخابات مبرر لتأجيلها يتجاهل أهمية الديمقراطية كركيزة للاستقرار والتنمية، وأكدوا أن الحلول الاقتصادية يجب أن تكون مبنية على تحسين الأداء الحكومي وترشيد النفقات العامة، وليس على حساب الحقوق السياسية للمواطنين.

وتظهر تجارب تأجيل الانتخابات في مراحل سابقة أن مثل هذه الخطوات تؤدي غالباً إلى تراجع الثقة في المؤسسات السياسية وزيادة الاحتقان الشعبي، كما أن النيابات الخصوصية التي يتم تعيينها تفتقر عادة إلى الشرعية الشعبية، مما يجعلها عرضة للضغوط السياسية ويحد من قدرتها على اتخاذ قرارات جريئة وناجعة.

فبينما يقدم أصحاب المبادرة مبررات اقتصادية وتنموية لتأجيل الانتخابات البلدية، فإن معارضيه يرفضون هذا المنطق تماماً، مؤكداً أن الديمقراطية ليست رفاهية يمكن تأجيلها أو تعليقها، بل هي أساس الاستقرار والتنمية.

ومع تزايد النقاشات داخل مجلس نواب الشعب، يبدو أن حسم هذا الملف يتطلب توافقاً واسعاً بين مختلف الأطراف السياسية، لضمان الحفاظ على مكتسبات الديمقراطية المحلية وتعزيز التنمية في آن واحد.

الخطوة في تحقيق أهدافها دون أن تمس بمبادئ الديمقراطية المحلية؟ وتشير الأصداء البرلمانية إلى رفض واسع لمقترح تأجيل الانتخابات البلدية الذي قدمه عدد من أعضاء المجالس المحلية وأودعوه عبر نواب في مجلس نواب الشعب.

وواجه المقترح الذي يدعو إلى تأجيل الانتخابات البلدية واستبدالها بنيابات خصوصية تتألف من كفاءات منتخبة ومعينة معارضة شديدة لاعتبارات قانونية وسياسية وتنموية.

و يقترح أصحاب المبادرة تأجيل الانتخابات البلدية المقررة وتعويضها بنيابات خصوصية تجمع بين الشرعية الشعبية والكفاءة الإدارية. وفقاً لما جاء في المبادرة، تتكون هذه النيابات من أعضاء المجالس المحلية الحاليين إلى جانب كفاءات من الإدارات الجهوية لضمان التوازن بين الخبرة والتمثيل الشعبي.

في المقابل، ترى أغلبية النواب في مجلس نواب الشعب أن هذه المبادرة تهدد أسس الديمقراطية المحلية، إذ تتناقض مع مبدأ التداول السلمي على السلطة وتغيب الإرادة الشعبية، ويؤكد النواب المعارضون أن تأجيل الانتخابات من شأنه الإضرار بالمصادقية السياسية للمجالس المحلية وتقويض فلسفة رئيس الجمهورية قيس سعيد، الذي يعتبر المهندس الأول للنظام الحالي لهذه المجالس، والذي يعتمد على تعزيز التمثيل الشعبي وربط المجالس المحلية بالمجالس الإقليمية والوطنية.

ويرى النواب أن الوضع المؤقت للبلديات القائمة أسهم في تردي الأداء البلدي في بعض المناطق، حيث يفتقر الكتاب العامون الذين يعملون تحت إشراف الولاية إلى المبادرة ويتطلب تمرير هذا المقترح تعديلات قانونية شاملة، مما يجعل تطبيقه أمراً معقداً، ومن أبرز العقبات القانونية، المرسوم عدد 9 لسنة 2023 الذي ينص صراحة على أن النيابات الخصوصية هي حلول مؤقتة إلى حين إجراء انتخابات جديدة، إضافة إلى ذلك، يتطلب الأمر تعديل الفصل 49 من القانون الانتخابي الذي يمنع الجمع بين عضوية أكثر من مجلس منتخب، وهو ما يعقد إمكانية تكوين نيابات خصوصية تضم أعضاء المجالس المحلية الحاليين.

ويرى خبراء قانونيون أن تعديل هذه التشريعات في ظل التركيبة الحالية لمجلس نواب الشعب قد يواجه عقبات كبيرة، إذ يتطلب توافقاً برلمانياً واسعاً يصعب تحقيقه في ضوء المعارضة الشديدة للمبادرة.

ومن الناحية السياسية يعتبر تأجيل الانتخابات خطوة مثيرة للجدل قد تؤدي إلى تآكل الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، خاصة وأن الهيئة العليا المستقلة للانتخابات أكدت جاهزيتها لتنظيم الانتخابات في

في عدد من التشريعات، أبرزها المرسوم عدد 9 لسنة 2023، الذي نص في فصله الأول على حل جميع المجالس البلدية إلى حين انتخاب مجالس جديدة، كما عهد المرسوم في فصله الثاني إلى الكتاب العامين للبلديات بتسيير الشؤون العادية تحت إشراف الولاية.

أما المرسوم عدد 8 لسنة 2023، فقد نص على تنظيم الانتخابات البلدية من خلال إتمام وتنقيح القانون الانتخابي. ومن بين الفصول التي تحتاج إلى تعديل الفصل 49 رابعا جديداً، الذي يمنع الجمع بين عضوية أكثر من مجلس نيابي منتخب، ما يعني أن تمرير المبادرة يستوجب تعديل هذا الفصل لضمان قانونية تشكيل النيابات الخصوصية.

وأكدت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات جاهزيتها لتنظيم الانتخابات البلدية من الناحية اللوجستية، لكنها شددت على ضرورة صدور قانون ينظم المجالس البلدية الجديدة وأمر دعوة الناخبين. وبين رئيس الهيئة فاروق بوعسكر أن تنظيم الانتخابات مرتبط بتدخل تشريعي يحدد الإطار القانوني الجديد للبلديات.

ويرى منتقدو هذه المبادرة أن فكرة تأجيل الانتخابات قد تضر بمبدأ التداول السلمي على السلطة المحلية ويؤدي إلى تغييب الإرادة الشعبية، ومع ذلك، يدافع أصحاب المبادرة بأن الهدف هو تحقيق استقرار إداري يساهم في دفع عجلة التنمية.

و يُطرح أيضاً تساؤل حول مدى شرعية دور النواب وأعضاء المجالس المحلية في الدفع بمثل هذه المبادرة، خاصة أن القانون الانتخابي الجديد يمنع الجمع بين عضوية أكثر من مجلس، ومن ثمة يبرز السؤال لدى مراقبون " فهل يسعى هؤلاء إلى حماية مصالحهم الشخصية أم إلى خدمة الصالح العام؟"

وتعتبر الكلفة المالية من أبرز الحجج المقدمة لتأجيل الانتخابات، لكن هذا يتغير سؤالا حول مدى جدوى الاستثمار في الديمقراطية المحلية مقابل التوفير المالي.

وعلى الرغم من أن المرسوم 9 لسنة 2023 أتاح تشكيل نيابات خصوصية بشكل مؤقت، إلا أن تمديد هذا الوضع قد يُعتبر تجاوزاً للإطار القانوني والدستوري، كما أن تشكيل نيابات مختلطة يتطلب تعديلاً قانونياً واسعاً، ما قد يفتح الباب أمام جدل سياسي تبدو البلاد في غنى عنه.

و يمكن القانون مبادرة تأجيل الانتخابات البلدية وتعويضها بنيابات خصوصية تمثل مقترحا مثيراً للجدل، يجمع بين رؤى تدعو لتحقيق التنمية والاستقرار الإداري، وأخرى تحذر من مخاطر تغييب الإرادة الشعبية وتأجيل الاستحقاقات الديمقراطية، وبينما يتطلب تمرير هذه المبادرة تدخلا تشريعياً واسعاً، يبقى السؤال الأهم: هل ستنجح هذه

صفاقس

تفكيك شبكة مختصة في ترويج المواد المخدرة

تمكنت الوحدات الامنية التابعة لمنطقة الحرس الوطني بصفاقس من ضبط 10 أشخاص من بينهم شخص مفتش عنه و حجز كمية من مخدر القنب الهندي ودراجات نارية يقع استغلالها في ترويج المخدرات و مبلغا ماليا متأتيا من عائدات النشاط غير القانوني.

مارث

عنصر إجرامي خطير في قبضة الامن

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بمارث من ضبط شخص صادر في شأنه 16 منشور تفتيش لفائدة وحدات أمنية وهيكل قضائية مختلفة من أجل تورطه في قضايا حق عام. باستشارة النيابة العمومية أذنت بالاحتفاظ به واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه.

منوبة

الكشف عن وفاق إجرامي مختص في السرقة

إثر تقدّم امرأة إلى مركز الأمن الوطني بطبرية والإعلام عن تعرض منزلها إلى السرقة وتتمثل في كمية من المصوغ و معدات ميكانيكية خاصة بابنها ودراجة نارية. تم إيلاء الموضوع الأهمية اللازمة من قبل الوحدات الأمنية المذكورة، بإجراء جملة من التحريات الميدانية أمكن حصر الشبهة في أحد الأشخاص الذي تم القبض عليه بمحل سكنه بالتحزّي معه اعترف بما نسب إليه إضافة إلى سرقة منزل آخر مجاور لمنزل المتضررة، تم استدعاء صاحبه التي أكدت تعرضها لسرقة عدد من المعدات الميكانيكية من داخل محل سكنها، فتم التحول إلى منازل الذين قاموا بشراء المسروق وحجزه. وباستشارة ممثل النيابة العمومية أذن بالاحتفاظ بالمعني وإدراج مشاريعه بالتفتيش والأبحاث متواصلة.

قبلي

إيقاف شخص من أجل السرقة

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بقبلي من إحباط عملية سرقة كمية من المصوغ تضرر منها أحد متساكني الجهة وإلقاء القبض على مقترف العملية واسترجاع المسروق تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه.

سيدي ثابت

الإطاحة بوقاق إجرامي في سرقة مواشي

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بماطر ومنطقة أريانة من إحباط عملية سرقة لعدة رؤوس أغنام. وقد تضرر في هذه العملية أحد متساكني سيدي ثابت وإلقاء القبض على 3 أشخاص من مرتكبي السرقة واسترجاع القطيع المسروق.

مدنين

حريق في محل لبيع قوارير الغاز المنزلي

تدخلت فرق النجدة والإطفاء التابعة للإدارة الجهوية للحماية المدنية بمدنين لإخماد حريق بمحل لبيع قوارير الغاز المنزلي ومواد التنظيف مساحته حوالي 15 مترا مربعا كائن بحي الملعب بمدنين. وقد أُنست النيران على 4 قوارير غاز وكمية من مواد التنظيف وطاولة خشبية. وتم إخماد الحريق وإسعاف صاحب المحل، الذي أصيب بحروق درجة أولى بالوجه واليدين، ونقله إلى المستشفى الجامعي بالجهة.

القصرين

الاحتفاظ بقاibus شركة الكهرباء والغاز

أذنت النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بالقصرين لفرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بالاحتفاظ بقاibus بفرع شركة الـ"ستاغ" بالجهة، بعد فتح محضر عدلي موضوعه استيلاء موظف على أموال عمومية وضعت تحت يده بمقتضى وظيفه. وكان منطلق الأبحاث بناء على اختفاء مبلغ 18 ألف دينار من أموال خلاص فواتير حرقاء الشركة، لتتجه الشبهات نحو القابض وقد تم الاحتفاظ به لاستكمال الأبحاث وكشف خفايا ما جرى ومصير الأموال.

حمام الأنف

وفاة عائلة بعد تسرب غاز منزلي

توفي كهل وزوجته وابنتهما داخل منزلهما بحمام الأنف جراء اختناق ناجم عن تسرب للغاز المنزلي وقد تدخلت فرق النجدة والإنقاذ التابعة للحماية المدنية بالجهة بمجرد إعلامها وتحولت إلى مكان الحادثة حيث تم العثور على الزوج والزوجة وابنتهما فارقوا الحياة، وقد تم تسليم الجثث الثلاث إلى الجهات الأمنية لاستكمال الإجراءات القانونية.

جبل جلود

الإطاحة بشخص محل 33 منشور تفتيش

تمكنت دورية تابعة للفرقة الزابغة للمصلحة الأولى للتدخلات والنجدة بإدارة شرطة النجدة والوحدات الأمنية التابعة لمنطقة الأمن الوطني بجبل جلود من القبض على شخص بالجهة محل 33 منشور تفتيش ومحل أحكام قضائية. تم تقديمه إلى مركز الأمن الوطني بالكبارية لاستكمال الإجراءات القانونية اللازمة في شأنه ومواصلة الأبحاث.

سوسة

القبض على معترض لشاحنة محملة بقوارير الغاز

إثر تداول مقطع فيديو على صفحات شبكات التواصل الاجتماعي فايسبوك، يُظهر اعتراض سيارة رفقة مجموعة من الدراجات النارية لشاحنة كبيرة الحجم محملة بقوارير الغاز المنزلي ومحاولة إيقافها والاستيلاء على حمولتها بالطريق المحلية 819، الرابطة بين مدينتي اكودة و القلعة الصغرى، وبتعهد مركز الحرس الوطني حي المنازه بالقلعة الصغرى بالبحث في الموضوع بالتنسيق مع النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية سوسة 2 و بعد اجراء التحريات الميدانية تم تحديد هوية وعنوان سكن المعني و التنقل اليه حيث تم القاء القبض عليه و حجز الوسيلة .

سوسة

القبض على مفتش عنه في 8 قضايا

تمكنت وحدات منطقة الحرس الوطني بالنيضة من القبض على عنصر إجرامي خطير صادرة في شأنه 8 منشور تفتيش لفائدة وحدات أمنية وهيكل قضائية مختلفة من أجل تورطه في قضايا حق عام، ومحكوم عليه بالسجن لمدة 9 سنوات.

المكنين

حجز 2000 قرصا مخدرا لدى مروج

تمكنت الوحدات الامنية بمنطقة الامن الوطني بالمكنين من القاء القبض على احد الاشخاص من ذوي السوابق العدلية وبتفتيش مسكنه بعد استصدار الأذن القضائية، تم حجز حوالي 2000 قرص مخدر. وبمراجعة النيابة العمومية اذنت بالاحتفاظ به وتحرير محضر بحث في المسك بنية الاتجار في المواد المخدرة.

أيام قرطاج الموسيقية : حلقة نقاش حول أسواق الموسيقى الإفريقية



في إطار فعاليات الدورة العاشرة من أيام قرطاج الموسيقية الملتزمة من 18 إلى 24 جانفي 2025، انتظمت بمدينة الثقافة الشاذلي القليبي، حلقة نقاش حول أسواق الموسيقى في إفريقيا.

وتضمنت هذه الحلقة مداخلتين لكل من محمد بن سعيد المنتج المنفذ لبرمجة مهرجان

دقة الدولي وإيدي هاتيتيا ممثل منصة " ACCES, Music in Africa conference " .

تركزت مداخلة محمد بن سعيد على الاستراتيجية المعتمدة في مهرجان دقة الدولي الذي يعد أحد أهم المهرجانات التونسية وأعرقها حتى أنه نجح في السنوات الأخيرة في استقطاب أصوات فنية هامة من تونس وخارجها.

وأشار بن سعيد إلى أن هذه الاستراتيجية جاءت نتيجة لدراسة قام بها بمبادرة ذاتية للنظر في واقع الصناعات الثقافية في مختلف جهات الجمهورية والتي خلص من خلالها إلى أن الإشكال الأساسي يكمن في مركزية الفعل الثقافي إذ أن أغلب الأحداث الثقافية الكبرى تقام في العاصمة تونس وفي المدن الكبرى وهو ما يفسر غياب الصناعات الثقافية في الجهات خاصة الداخلية منها ومن هذا المنطلق تمت صياغة استراتيجية تقوم على اللامركزية بما من شأنه أن يدعم الفعل الثقافي في الجهات.

وحول تجربة مهرجان دقة الدولي قدم بن سعيد عدة أرقام تبين تطور ميزانية هذا المهرجان حيث تضاعفت أربع مرات خلال الأربع سنوات الأخيرة، في مقابل تراجع نسبة دعم الدولة لهذه الميزانية فبعد أن كان يُقام سنتي 2020 و 2021 بميزانية تقدر بـ198 ألف دينار تونسي تساهم فيها الدولة التونسية بنسبة 90 بالمائة أصبحت ميزانيته سنة 2024 تُقدر بـ 1 مليون و 325 ألف دينار تونسي تساهم فيها الدولة بنسبة 25 بالمائة فقط .

وأشار بالمناسبة إلى أن المهرجان حاول تقديم حلول لمشكل الإقامة للوافدين في غياب الفنادق في منطقة تبرزسق التي يوجد فيها نزل واحد وغير قادر على استيعاب العدد الكبير للوافدين على المهرجان فتم الاتفاق مع عائلات من المنطقة لاستضافة ضيوف ورواد المهرجان.

وقدم محمد بن سعيد في مداخلته مختلف التفاصيل المتعلقة بتشريك الشباب في تنظيم مهرجان دقة الدولي والفرص المتاحة أمامهم في مجال التكوين والدعم وتبادل الخبرات مع المهرجانات الأخرى في تونس وخارجها..

وبين أن الدراسة توصل من خلالها إلى الوقوف عند إشكاليات المهرجانات التونسية التي تفتقر إلى استراتيجيات واضحة على المدى البعيد بالإضافة إلى غياب دراسات الأثر والجدوى منها. كما انتقد بن سعيد غياب المختصين على رأس المهرجانات إذ يتم تكليف أفراد من اختصاصات أخرى ومن خارج الوسط الثقافي للإشراف على هذه الأحداث الثقافية وهو ما عبر عنه بغياب المهنية، كما أشار بالمناسبة إلى غياب التنسيق والتشبيك بين الفنانين ذاتهم من أجل تبادل الخبرات والاستفادة من مهارات بعضهم البعض..

وحول مسألة دعم الفنانين المحليين أصيلي منطقة دقة و تبرزسق أشار بن سعيد إلى أن برنامج المهرجان في سنة 2025 سيتضمن تنظيم عروض في الشارع سيقدّمها فنانون محليون من تبرزسق مجاناً للجمهور.

ومن مشاريع الدعم الموسيقي الهامة في القارة السمراء مشروع « ACCES Music in Africa conference » الذي قدمه " إيدي هاتيتيا " وهو عبارة عن منصة لدعم الفنانين الشباب على مختلف الأصعدة سواء من خلال تطوير المهارات أو البحث عن التمويل وغيرها. ويتضمن هذا المشروع تنظيم حدث سنوي لجمع مهنيي الموسيقى الأفارقة من أجل تبادل الخبرات والانفتاح على التجارب الأخرى والبحث عن الدعم والتشبيك.

وينتظم هذا الحدث سنويا في شهر نوفمبر على مدى ثلاثة أيام، وتتم إقامته كل مرة في بلد من البلدان الإفريقية وقد احتضنته خلال سنة 2024 رواندا

الدورة 23 لمهرجان الأغنية التونسية من 8 إلى 11 مارس 2025



أعلنت المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية أن الدورة 23 لمهرجان الأغنية التونسية ستنتظم بالشراكة مع مؤسسة مسرح الأوبرا، مركز الموسيقى العربية والمتوسطة إدارة الموسيقى والرقص، والمؤسسة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة، تحت إشراف وزارة الشؤون الثقافية، أيام 8 و 9 و 10 و 11 مارس 2025 بقاعة الأوبرا بمدينة الثقافة تحت شعار "تونس تغني". وأشارت إلى أن آخر أجل لتقديم الترشيحات هو يوم الجمعة 24 جانفي 2025.

فعل الراغبين في المشاركة تقديم إنتاج جديد من أغان أو معزوفات أو أداء فردي حر.

- الدعوة مفتوحة للمسابقة حول الأغنية بمختلف تعبيراتها وأشكال تنفيذها و المعزوفات بمختلف أنماطها و اشكالها والتي تم إنتاجها انطلاقا من 01 جانفي 2024 أو التي في طور الإنجاز لا غير، على أن لا تتجاوز مدتها 4 دقائق على أقصى تقدير. وأيضا لمسابقة الأداء الفردي الحر شرط أن تكون الأغنية من التراث التونسي أو الإنتاج التونسي المعاصر. تتكون ملفات الترشيح وجوبا من:

استمارة ترشح للمسابقة (4 صفحات) يقع تنزيلها من الرابط التالي: <http://bit.ly/4frPwDD> مع تعميمها والإمضاء عليها (إمضاء معرف به) لكل المتدخلين في العمل.

Clé USB يحتوي على :

- تسجيل للأغنية أو المعزوفة (بروفة أو تسجيل نهائي)

بالنسبة للأداء الفردي (تسجيل واضح لصوت المشارك بدون مؤثرات تقنية ومصاحب بألة موسيقية واحدة على أقصى تقدير)

- كلمات العمل على برمجة Word

بالنسبة لمسابقة الإنتاج الجديد فقط:

- سيرة ذاتية لكل المتدخلين في العمل من شاعر وملحن ومؤدّ وموزّع على برمجة Word لا تتجاوز 10 أسطر

- بالنسبة للمعزوفات سيرة ذاتية للملحن و الموزع
- بالنسبة لمسابقة الأداء الفردي سيرة ذاتية للمؤدي فقط
- صور شمسية رقمية بجودة عالية لكل المتدخلين في العمل .

- نوتة للعمل تحتوي على كل التفاصيل التي تهم الإيقاع ، الوترية (والتوافقات accords) على برمجة التدوين الموسيقي (كل البرمجيات مقبولة ENCORE , MUSESCORE , FINAL, SIBELIUS,.....).

ترسل الملفات باسم مهرجان الأغنية التونسية على العنوان التالي: المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية، مدينة الثقافة الشاذلي القليبي، شارع محمد الخامس، 1002، تونس، (مع اعتماد ختم البريد) أو تودع مباشرة بمكتب ضبط المؤسسة بمقرها الكائن بالعنوان المذكور أعلاه في أجل أقصاه يوم الجمعة 24 جانفي 2025 بانتهاء التوقيت الإداري . (كل ملف يرد بعد هذا التاريخ لا يؤخذ بعين الاعتبار.)

هذا وأعلنت المؤسسة الوطنية لتنمية المهرجانات والتظاهرات الثقافية والفنية أن جوائز الدورة 23 لمهرجان الأغنية التونسية ستكون كالآتي:

- جائزة المكروفون الذهبي وقيمتها 40 ألف دينار
- جائزة المكروفون الفضي وقيمتها 30 ألف دينار
- جائزة المكروفون البرنزي وقيمتها 20 ألف دينار
- جائزة أحسن معزوفة وقيمتها 10 آلاف دينار
- جائزة الجمهور وقيمتها 8 آلاف دينار
- جائزة أحسن أداء وقيمتها 5 آلاف دينار.

بعد خطابه يوم التنصيب

ترامب يجعل العالم "يحبس أنفاسه" !!



رغم أن شخصية دونالد ترامب تؤثر الجدل وغير تقليدي دائما، اللافت أن هناك ترحابا بقدومه.. وهذا الترحاب والارتياح، ينطلق من رؤيته التي تتبنى سياسة عدم التدخل والنزعة القومية، والاعتماد على التعاملات التجارية، والمصلحة الذاتية، وبالتالي الميل إلى التفاوض وعقد الصفقات.

وخير مثال، قدرته في الضغط على نتيناهو لإبرام صفقة تبادل الأسرى، ووقف إطلاق النار بغزة، حيث توقع الكثير إلى أن توجهه مستقبلا سيكون نحو عقد الصفقات مع دول الخليج العربي على صنع السلام، رغم أنه عامل الفلسطينيين بازدراء وقطع المساعدات عنهم، ونقل السفارة الأمريكية إلى القدس في ولايته الأولى.. والتخوف من مساعدة إسرائيل في ضم الضفة في الولاية الثانية.

الأمر الآخر، والذي اتضح جليا خلال خطاب التنصيب، أن ترامب يوظف القوة العسكرية في الوصول إلى التفاوض، ونموذجاً على ذلك، الحديث عن استخدام القوة العسكرية للاستيلاء على جرينلاند، التي يوجد لأمريكا فيها قاعدة جوية، وقناة بنما، وكذلك استخدام الضغوط الاقتصادية لضم كندا إلى الولايات المتحدة.

واللافت أيضا أن ترامب لم يبد اهتماما باعتبارات القانون الدولي، لذا، هناك حالة من عدم اليقين بشأن تحقيق هذه التصريحات وتنفيذ التهديدات وتطبيق الأوامر التنفيذية وذلك من باب التكتيكات التي تسبق المفاوضات، رغم أن مثل هذه التصريحات تزيد من مشاعر العداء للولايات المتحدة، لكنها تحقق ارتياحا لدول أخرى مثل الصين وروسيا، فالصين لا تخفي رغبتها باستعادة السيطرة على جزيرة تايوان، وروسيا

عهدته الرئاسية الأولى بشكل أحادي، مع إعادة فرض العقوبات الأمريكية عليها، فهي لا تزال بالنسبة إلى ترامب بمثابة العدو اللدود الذي ينبغي تحجيم قوته وقص أذرعته في المنطقة، أقله لضمان أمن إسرائيل.

وفي الواقع، أعلن مستشارو ترامب بشكل صريح عن أن إدارته ستعود إلى اتباع سياسة أقصى درجات الضغط التي انتهجها الرئيس المنتخب خلال ولايته الأولى.

سعت تلك السياسة إلى استخدام عقوبات قوية لخنق الاقتصاد الإيراني وإجبار طهران على التفاوض على اتفاقية تحد من برامجها المتعلقة بالأسلحة النووية والبالستية، حسبما نقلت وكالة رويترز للأخبار الإثنين.

ولم تخفف إدارة بايدن بشكل ملموس العقوبات التي فرضها ترامب، ولكن هناك جدل حول مدى فاعلية تطبيقها.

في هذا السياق، قال الدكتور عمر الرداد إن رؤية ترامب لمسألة التهديد الإيراني تقوم على الأرجح على عدة سيناريوهات من أبرزها: "سيناريو الضغط والتصعيد عبر عقوبات

اقتصادية واسعة تشمل الاقتصاد الإيراني المنهك أصلا، وربما تصل لمستوى ضربات عسكرية لإيران والمزيد من الدعم لإسرائيل للقضاء على وكلاء إيران في العراق ولبنان واليمن".

يضيف الخبير الاستراتيجي الأردني بأن "السيناريو الثاني هو التوصل لصفقة شاملة مع إيران. ويبدو أن الفريق الإصلاحي بقيادة الرئيس مسعود بزشكيان جاهز لإنفاذها لإنقاذ بلاده، بلا ميليشيات ولا حرس ثوري ولا وحدة للساحات أو وحدة الجبهات ومحور المقاومة لكن هذا السيناريو سيبقى رهينا بمخرجات الصراع بين التيارين الإصلاحي والمتشدد داخل إيران. ورغم ذلك، أبدت طهران أملا في تبني الإدارة الأمريكية تحت قيادة ترامب نهجا جديدا في العلاقات المشتركة بين البلدين. حيث قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الإيرانية الإثنين إن بلاده تأمل في أن تتبنى الحكومة الأمريكية الجديدة نهجا "واقعيًا" تجاه طهران. وقال إسماعيل بقائي للصحافيين: "نأمل أن تكون توجهات وسياسات الحكومة الأمريكية (المقبلة) واقعية ومبنية على احترام مصالح... دول المنطقة، بما في ذلك الأمة الإيرانية".

يكون هناك قتال جارٍ، لكن الطريق سيكون صعبا في المستقبل". يرى الدكتور عمر الرداد خبير استراتيجي ومحلل سياسي بأن التسريبات الأولية حول خطط إدارة ترامب تجاه الحرب في غزة، تدل على "أنه سيمضي باتجاه وقف هذه الحرب، وهو ما تمت ترجمته باتفاق الهدنة بين إسرائيل وحماس". لكن الرداد يردف بالقول إن من المرجح أن "ترامب وفريقه المؤيد لإسرائيل، لا يتجه نحو إقرار خطة شاملة لحل القضية الفلسطينية الا في حدود صفقة القرن، التي طرحها في رئاسته السابقة، وهي السلام الاقتصادي، ومقاربة أعلى من حكم ذاتي وأقل من دولة". كما اعتبر الرداد بأن "هذه المقاربة ستجد طريقها رغم الاعتراضات عليها من قبل أوساط إسرائيلية وأخرى فلسطينية، لكنها ربما تكون مقبولة لا سيما وأنها ستمهد الطريق أمام تطبيع موعود بين الكيان والمملكة السعودية.

صفقة مع إيران بلا ميليشيات ولا حرس ثوري ولا وحدة للساحات أما بالنسبة إلى إيران، التي رأت اتفاقها النووي الموقع في 2015 مع القوى الكبرى ينهار بسبب قرار ترامب في ماي 2018 الانسحاب خلال



القلق الأوروبي يتصاعد بعد عودة ترامب

تباينت ردود الفعل الأوروبية حيال الولاية الرئاسية الثانية للرئيس الأمريكي دونالد ترامب، فبينما حذر رئيس الوزراء الفرنسي فرانسوا بايرو من أن فرنسا والاتحاد الأوروبي قد «يُسحقان» بسبب السياسة المعلنة لترامب، إذا لم يتحركا، قال رئيس الوزراء المجري، «إن رئاسة ترامب للولايات المتحدة ستساعد في إطلاق موجة ثانية من التغيير السياسي اليميني الشامل في أوروبا، وأعلن إطلاق ما وصفه بالهجوم لاحتلال بروكسل». وأضاف بايرو أن «الولايات المتحدة قررت اتباع سياسة مهيمنة على نحو لا يصدق من خلال الدولار، ومن خلال السياسة الصناعية، ومن خلال الاستيلاء على كل الأبحاث والاستثمارات». وأضاف «إذا لم نفعل شيئا، فسوف نخضع للهيمنة ونتعرض للسحق والتهميش.. والأمر مناط

بنا نحن الفرنسيين والأوروبيين لاستعادة زمام الأمور». وقال بايرو أمام موظفي بلدية بو التي يتأسسها، في جنوب شرق فرنسا: «إن تنصيب دونالد ترامب يضعنا أمام مسؤولياتنا». وأشار كذلك إلى «قوة الصين» التي تجاوزت فائضها التجاري في ديسمبر حاجز الألف مليار دولار. وقال: «إن فرنسا وأوروبا تواجهان اليوم تحديين، أمريكياً وصينياً». وعبرت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين عن أمل الاتحاد الأوروبي في «تعاون وثيق» مع ترامب في مواجهة «التحديات العالمية»، مشيرة إلى «القوة المستدامة للشراكة عبر الأطلسي». بدوره، قدم رئيس الوزراء البريطاني كير ستارمر، «أحر التهاني» للرئيس ترامب بمناسبة عودته إلى البيت الأبيض، مشيداً بالأسس الثابتة للتحالف «التاريخي» بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة.

عن إطلاق تحذير من أن «جحيما سوف يندلع في الشرق الأوسط» إذا لم تطلق حركة حماس سراح الرهائن الإسرائيليين لديها قبل تنصيبه. لكنه سرعان ما نسب لنفسه الفضل عندما تم الإعلان عن اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس وإسرائيل في القطاع الفلسطيني المدمر، وإطلاق سراح الرهائن.

وعشية حفل التنصيب، قال مايك والتز مستشار الأمن القومي الأمريكي في إدارة ترامب الجديدة الأحد، بصورة قطعية، إن حركة حماس لن تعود لحكم قطاع غزة مرة أخرى. أما بخصوص من سيتولى السيطرة على قطاع غزة لاحقا، قال والتز: «ربما تكون قوة أمنية مدعومة من العرب، وربما يكون هناك خليط فلسطيني... أنا لا أريد أن أستبق تخطيطاتنا (...) لكن من الواضح أن الخطوط العريضة الأوسع موجودة».

كما قال مستشار الأمن القومي الأمريكي إن «إسرائيل ستفعل ما يتعين عليها فعله لضمان ذلك. والولايات المتحدة، تحت إدارة ترامب، ستدعمها في أن حماس لن تحكم غزة مرة أخرى». مضيفا: «هذا لا يعني أنه لن تكون هناك جيوب (مقاومة من جانب حماس). هذا لا يعني أنه لن

يصف نفسه بأنه «أفضل صديق» لإسرائيل، حتى قبل عودته إلى البيت الأبيض، الوضع في الشرق الأوسط وخصوصا الحرب في غزة والتوتر غير المسبوق بين إيران وإسرائيل، عن كتب. وكان صرح خلال خطاب له امام المجلس الإسرائيلي الأمريكي بواشنطن في 19 سبتمبر الماضي: «سنجعل إسرائيل عظيمة مرة أخرى» مؤكدا أنه مع تصويت اليهود الأمريكيين، سيكون «المدافع عنهم» و«حاميمهم» وأنه «أفضل صديق لليهود الأمريكيين في البيت الأبيض».

عودة ترامب و«صفقة القرن»؟ ويخطط ترامب منذ أعوام لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سبق وأن عرض خطته المثيرة للجدل «صفقة القرن» التي روج لها صهره ومستشاره جاريد كوشنر في عام 2018 خلال جولته بالمنطقة. ولاحقا كشف كوشنر بشكل أكثر جلاء عن تفاصيل هذه الخطة حيث قال في 2 ماي 2019، إنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل بدون الإشارة إلى حل الدولتين، رغم أن الأخير كان على مدى سنوات محور الدبلوماسية الدولية الرامية لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي.

وحيال الحرب في غزة، لم يتردد ترامب

يصف نفسه بأنه «أفضل صديق» لإسرائيل، حتى قبل عودته إلى البيت الأبيض، الوضع في الشرق الأوسط وخصوصا الحرب في غزة والتوتر غير المسبوق بين إيران وإسرائيل، عن كتب. وكان صرح خلال خطاب له امام المجلس الإسرائيلي الأمريكي بواشنطن في 19 سبتمبر الماضي: «سنجعل إسرائيل عظيمة مرة أخرى» مؤكدا أنه مع تصويت اليهود الأمريكيين، سيكون «المدافع عنهم» و«حاميمهم» وأنه «أفضل صديق لليهود الأمريكيين في البيت الأبيض».

عودة ترامب و«صفقة القرن»؟ ويخطط ترامب منذ أعوام لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سبق وأن عرض خطته المثيرة للجدل «صفقة القرن» التي روج لها صهره ومستشاره جاريد كوشنر في عام 2018 خلال جولته بالمنطقة. ولاحقا كشف كوشنر بشكل أكثر جلاء عن تفاصيل هذه الخطة حيث قال في 2 ماي 2019، إنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل بدون الإشارة إلى حل الدولتين، رغم أن الأخير كان على مدى سنوات محور الدبلوماسية الدولية الرامية لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي.

وحيال الحرب في غزة، لم يتردد ترامب

يصف نفسه بأنه «أفضل صديق» لإسرائيل، حتى قبل عودته إلى البيت الأبيض، الوضع في الشرق الأوسط وخصوصا الحرب في غزة والتوتر غير المسبوق بين إيران وإسرائيل، عن كتب. وكان صرح خلال خطاب له امام المجلس الإسرائيلي الأمريكي بواشنطن في 19 سبتمبر الماضي: «سنجعل إسرائيل عظيمة مرة أخرى» مؤكدا أنه مع تصويت اليهود الأمريكيين، سيكون «المدافع عنهم» و«حاميمهم» وأنه «أفضل صديق لليهود الأمريكيين في البيت الأبيض».

عودة ترامب و«صفقة القرن»؟ ويخطط ترامب منذ أعوام لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سبق وأن عرض خطته المثيرة للجدل «صفقة القرن» التي روج لها صهره ومستشاره جاريد كوشنر في عام 2018 خلال جولته بالمنطقة. ولاحقا كشف كوشنر بشكل أكثر جلاء عن تفاصيل هذه الخطة حيث قال في 2 ماي 2019، إنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل بدون الإشارة إلى حل الدولتين، رغم أن الأخير كان على مدى سنوات محور الدبلوماسية الدولية الرامية لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي.

وحيال الحرب في غزة، لم يتردد ترامب

تريد استعادة السيطرة على الأراضي التي كانت تحت سلطة الامبراطورية الروسية.

لذا، ركز خطاب التنصيب على مصلحة أمريكا الداخلية دون التطرق إلى التزاماتها الدولية، فلم يتحدث عن مسؤولية واشنطن كدولة عظمى، وعندما تطرق للموضوعات الدولية، انسحب من اتفاقيات بيئية، مثل اتفاق باريس للمناخ، لذلك فإن خطابه اتسم بنبرة انفرادية ورأسمالية حادة. وأيا كان الأمر.. فإن خطاب تنصيب ترامب حمل معانٍ كثيرة، وكان أبرزها وأهمها، الحديث عن وضع حد لكل الحروب، وأن القوات المسلحة ستركز على مهمتها الوحيدة، وهي إلحاق الهزيمة بأعداء أمريكا، وسيتم وقف الحروب وجلب روحا جديدة من الوحدة إلى عالم كان غاضبا وعنيفا وغير قابل للتنبؤ تماما، وأنه سيعطي توجيهات إلى حكام الولايات لمواجهة أزمة التضخم المتفاقمة وسيعلن حالة طوارئ خاصة بالوقود، وأن أمريكا ستكون أمة مصنعة مرة أخرى وامتلاك أكبر قدر من النفط والغاز وستخفف الأسعار وستصدر طاقتها

إلى العالم، وأنه سيتم الانسحاب من اتفاق باريس للمناخ وفرض تعريف جمركية وضرائب على منتجات الدول الأجنبية، والعمل على استعادة قناة بنما، وإرسال آلاف من القوات إلى الحدود لوقف تدفق المجرمين والتعامل مع عناصر العصابات على أنهم إرهابيون، وسيتم تغيير اسم خليج المكسيك ليصبح خليج أمريكا، ورفع العلم الأمريكي على كوكب المريخ، ولن يكون هناك جنسين فقط ذكور وإناث، وأنه أنقذه الله من أجل أن يجعل من أمريكا أمة عظيمة.

ويبقى السؤال المطروح بقوة بعد خطاب التنصيب، هل مجيء ترامب سيزج بالعالم في حقبة فوضى غير مسبوق، أم سيخلق حالة من الاستقرار بعد أن أشعل جو بايدن بؤر الصراع حول العالم وجعل العالم كله على برميل من البارود قابل للاشتعال..

تنبئ عودة ترامب إلى رئاسة الولايات المتحدة لولاية ثانية، بحدوث تغييرات جوهرية في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل عام، وخصوصا في الشرق الأوسط والعالم العربي. فلطالما كانت هذه المنطقة وإسرائيل تحديدا محورا أساسيا بالنسبة لكافة الرؤساء والسياسة الأمريكيين.

في هذا السياق، راقب ترامب، الذي

يصف نفسه بأنه «أفضل صديق» لإسرائيل، حتى قبل عودته إلى البيت الأبيض، الوضع في الشرق الأوسط وخصوصا الحرب في غزة والتوتر غير المسبوق بين إيران وإسرائيل، عن كتب. وكان صرح خلال خطاب له امام المجلس الإسرائيلي الأمريكي بواشنطن في 19 سبتمبر الماضي: «سنجعل إسرائيل عظيمة مرة أخرى» مؤكدا أنه مع تصويت اليهود الأمريكيين، سيكون «المدافع عنهم» و«حاميمهم» وأنه «أفضل صديق لليهود الأمريكيين في البيت الأبيض».

عودة ترامب و«صفقة القرن»؟ ويخطط ترامب منذ أعوام لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سبق وأن عرض خطته المثيرة للجدل «صفقة القرن» التي روج لها صهره ومستشاره جاريد كوشنر في عام 2018 خلال جولته بالمنطقة. ولاحقا كشف كوشنر بشكل أكثر جلاء عن تفاصيل هذه الخطة حيث قال في 2 ماي 2019، إنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل بدون الإشارة إلى حل الدولتين، رغم أن الأخير كان على مدى سنوات محور الدبلوماسية الدولية الرامية لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي.

وحيال الحرب في غزة، لم يتردد ترامب

يصف نفسه بأنه «أفضل صديق» لإسرائيل، حتى قبل عودته إلى البيت الأبيض، الوضع في الشرق الأوسط وخصوصا الحرب في غزة والتوتر غير المسبوق بين إيران وإسرائيل، عن كتب. وكان صرح خلال خطاب له امام المجلس الإسرائيلي الأمريكي بواشنطن في 19 سبتمبر الماضي: «سنجعل إسرائيل عظيمة مرة أخرى» مؤكدا أنه مع تصويت اليهود الأمريكيين، سيكون «المدافع عنهم» و«حاميمهم» وأنه «أفضل صديق لليهود الأمريكيين في البيت الأبيض».

عودة ترامب و«صفقة القرن»؟ ويخطط ترامب منذ أعوام لإنهاء الصراع في منطقة الشرق الأوسط، حيث سبق وأن عرض خطته المثيرة للجدل «صفقة القرن» التي روج لها صهره ومستشاره جاريد كوشنر في عام 2018 خلال جولته بالمنطقة. ولاحقا كشف كوشنر بشكل أكثر جلاء عن تفاصيل هذه الخطة حيث قال في 2 ماي 2019، إنها ستكرس القدس عاصمة لإسرائيل بدون الإشارة إلى حل الدولتين، رغم أن الأخير كان على مدى سنوات محور الدبلوماسية الدولية الرامية لإنهاء النزاع العربي-الإسرائيلي.

بعد "السيوف الحديدية" في غزة إسرائيل تطلق "الجدار الحديدي" في جنين

هروب الى الامام للتعمية على فشل الجيش الصهيوني



مباشرة بعد ان وضعت الحرب في غزة اوزارها حتى حولت آلة القتل الإسرائيلية وجهتها نحو الضفة الغربية وتحديدا نحو جنين التي تشكل شوكة دائمة الوجود للكيان المحتل في الضفة.

وقد أكد محللون سياسيون، ومتابعون للوضع في فلسطين أن عملية الاحتلال العسكرية في مخيم جنين تحمل العديد من الدلالات السياسية، وفي مقدمتها رغبة نتنياهو بإرضاء كل من بن غفير وسموترتش والتيار المتطرف في حكومته بعد توقيعه صفقة التبادل الأخيرة مع حماس والتهديّة في غزة". وقال الكاتب والمحلل السياسي سليمان بشارات إن هذه العملية تحمل العديد من الدلالات وإن كان عنوانها على أنها عملية عسكرية أمنية، إلا أنها تحمل أهدافا وأبعادا سياسية بالدرجة الأولى ضمن ثلاثة أبعاد أساسية، أولها المرتبط بالاتفاق الذي وقع ما بين سمو ترنتش وبنيامين نتنياهو لتمير صفقه غزة. وبحسب بشارات، فإنه "كان واضحا وجليا أن نتنياهو وافق على واحدة من مطالب سموترتش المتمثلة بتنفيذ عملية عسكرية بالضفة الغربية ليضمن بقاءه في الحكومة، وهو الآن يستجيب له في هذا الإطار وبالتالي هي مغالطة سياسية للداخل الإسرائيلي وبالتحديد لتيار الصهيونية الدينية والقاعدة الشعبية للتيار الصهيونية الدينية". وعن الهدف والدلالة الثانية قال بشارات: "إسرائيل معنية بتعزيز رؤيتها فيما يتعلق بالضفة الغربية ومستقبل الضفة الغربية والمتمثل بتهيئة الأجواء في الضفة الغربية لحاله الضم وحالة السيطرة الإسرائيلية وهذا الأمر هو ضمن الرؤية الإسرائيلية منذ عدة سنوات التي تعمل عليها والتي

الضغط المشترك من قبل جيش الاحتلال ومليشيا المستوطنين هدفه ترهيب الفلسطينيين وإجبارهم على مغادرة ارضهم وتركها لقمة سائغة بحيث يتحقق ما وعدهم به ترامب. وأنهى قبلاني حديثه بالقول: "أمام هذا الواقع الخطير الذي نحياه في الضفة الغربية لا بد من تضافر الجهود من أجل حماية المواطنين الفلسطينيين في مدنهم وقراهم... فجيش الاحتلال ومليشياته لا يفرق بين فلسطيني وفلسطيني فالجميع يتعرض للقتل والحصار والدمار". ورأت الكاتبة والناشطة السياسية

مرحلة جديدة في الضفة الغربية عنوانها الأبرز الضغط المستمر على المقاومة عسكريا عبر الاقتحامات المتكررة والاعتقالات والضغط على الحاضنة الشعبية المؤيدة للمقاومة في عموم الضفة الغربية عبر التدمير، والحصار، والتجويع، والاعتقال. وبالتزامن مع هذا الهجوم يقول قبلاني: "هناك هجوم منظم آخر تقوم به مليشيا المستوطنين بحماية جيش الاحتلال يستهدف القرى والبلدات الفلسطينية حيث يعربدون ويحرقون البيوت والممتلكات ويصادرون الاراضي". وبحسب قبلاني فإن هذا

هذه الإجراءات وتجليات هذه المرحلة لهذا السبب". وختتم: "باعترادي هذه العملية العسكرية هي كما قلت عمليه ذات أهداف سياسية واضحة وجليّة وإن تبريرها كعملية عسكرية هو فقط بهدف احداث حالة من الزخم وشرعية ما يقوم به الاحتلال تحت مبرر البعد الأمني وليس الأهداف السياسية هذا هو باعتقاد هذه الدلالات الأساسية وهذا ما يرغب بأن يحققه الاحتلال الاسرائيلي في هذه المرحلة". الناشط والكاتب السياسي مروان قبلاني أكد بأن هذا الهجوم بداية

ترغب اسرائيل في تتويجها في المرحلة المقبلة لتكون على شكل قرار سياسي واضح في هذا الاتجاه". ونبه بشارات إلى أن "الاحتلال من خلال عمليته هذه أيضا يرغب بنفي أي معاني أو مظاهر للسيادة الفلسطينية في الضفة الغربية". وتابع: "ربما الإجراءات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي وصعدها منذ عدة أسابيع وشهور وتوجهها خلال الأيام الماضية من تعزيز والدفع به كل هذه الوحدات العسكرية إلى الضفة الغربية والإغلاقات وعرقلة المواصلة ما بين المدن الفلسطينية هي كواحدة من



انتصار العواودة بأن عملية جنين هي استكمال لحرب الإبادة والتهجير للشعب الفلسطيني، وتأتي بإذن من امريكا ودعمها لتحقيق عملية الضم للضفة الغربية. وشددت العواودة خلالها حديثها لقدس برس بان الفشل الذي مني به جيش العدو في غزة يشكل حافز للإيغال في دماء اهل الضفة وجنين البطولة تحديدا. وأكدت العواودة بان ما جرى في جنين يدل على حجم التنسيق الأمني الحاصل بين السلطة وأجهزة امن الاحتلال وتابعت: " يأتي الهجوم اليوم على مخيم جنين بعد حصار طويل من السلطة الفلسطينية وقتال مستمر بين أجهزتها والمقاومين، مما يؤكد ان التنسيق الأمني بين السلطة والاحتلال في اقوى حالاته". وبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي بعد ظهر يوم الثلاثاء الماضي، عملية عسكرية كبيرة استهدفت مخيم جنين للاجئين شمال الضفة الغربية في الوقت الذي كانت أجهزة امن السلطة تحاصره منذ ما لا يقل عن 40 يوما. وأكدت مصادر محلية أن طائفة "أباتشي" أطلقت رصاص من العيار الثقيل على مخيم جنين، وأن قوات خاصة تابعة للاحتلال حاصرت أحد المنازل في منطقة "الجابريات" جنوب غرب جنين. ودفع جيش الاحتلال الإسرائيلي بتعزيزات عسكرية إلى مدينة جنين، وأعلن عن بدء عملية عسكرية فيها.

وأفادت إذاعة جيش الاحتلال الإسرائيلي ببدء عملية عسكرية في جنين بغارة جوية لطائرة مسيرة استهدفت عدة بنى تحتية، وستعمل قوات كبيرة من الجيش، بما في ذلك الوحدات الخاصة، والشاباك، وحرس الحدود، في أنحاء جنين في الأيام المقبلة. وتصدت قوات الاحتلال من جرائمها واقتحاماتها لمن الضفة الغربية منذ انطلاق معركة "طوفان الأقصى" في السابع من أكتوبر عام 2023، بالتزامن مع عدوان واسع ومدمر على قطاع غزة للعام الثاني على التوالي، والذي أدى إلى استشهاد وإصابة عشرات آلاف الفلسطينيين معظمهم من النساء والأطفال.

الجدار الحديدي ليس مجرد اسم عملية عسكرية

الجدار الحديدي ليس مجرد اسم لعملية عسكرية، بل هو فلسفة سياسية وعسكرية صاغها جابوتنسكي في مقال نشر عام 1923. رأى جابوتنسكي أن العرب

طبيعة الصراع وانتقاله من مواجهات عسكرية تقليدية إلى أشكال جديدة من المقاومة، وذلك في وقت تظهر فيه المقاومة الفلسطينية قدرة على التكيف والابتكار، يزداد التساؤل حول مدى جدوى هذه العقيدة في مواجهة إرادة شعب يرفض الإذعان ويصر على حقوقه المشروعة؟

ففي السابع من أكتوبر 2023، وبعد أكثر من سبعة عقود على تطبيق استراتيجية جابوتنسكي، تعرض المبدأ الأساسي الذي قامت عليه الدولة اليهودية لانتهيار مفاجئ؛ حيث اخترق الفلسطينيون "الجدار الحديدي" بكل أبعاده جسديا ونفسيا في مشهد لم يتخيل المحتل حدوثه، بل حتى العرب والعالم فوجؤوا بهشاشة هذا الجدار الذي وصف بأنه حصن منيع. وقد تسببت هذه الاختراقات بفتح ثغرات تهدد بقاء "إسرائيل"، ما أعاد إحياء الآمال لدى الفلسطينيين بزوال المشروع الصهيوني.

للمقاومة الفلسطينية في المدينة، عبر تدمير البنية التحتية وتهجير السكان. ومع ذلك، فإن صمود الفلسطينيين وإصرارهم على البقاء يعكس تناقضات العقيدة الإسرائيلية التي تقوم على القوة كوسيلة لتحقيق الاستقرار لكنها تؤدي إلى مزيد من المقاومة.

هشاشة الجدار الحديدي: عقيدة كسرته إرادة المقاومة

رغم مرور قرن على صياغتها، تبقى عقيدة الجدار الحديدي حجر الزاوية في الفكر الصهيوني. إذ اعتمد بنيامين نتنياهو، أحد أبرز قادة دولة الاحتلال اليوم، بشكل مباشر على رؤية جابوتنسكي، مشيرا إلى أن القوة هي الأساس في الحفاظ على المشروع الصهيوني.

إلا أن التحديات المتزايدة في غزة وجنين ولبنان تظهر أن العقيدة تواجه اختبارا حقيقيا، خاصة مع تغير

كأساس في استراتيجياتها العسكرية والسياسية. من تهجير الفلسطينيين في النكبة عام 1948، إلى الاعتداءات على غزة والضفة الغربية، كرس الاحتلال نهجا يقوم على استخدام العنف المفرط لفرض وقائع جديدة على الأرض.

في السنوات الأخيرة، ومع تصاعد ديناميكيات المقاومة الفلسطينية، اختبرت حدود هذه العقيدة بشكل متكرر؛ فقد أظهرت معركة "طوفان الأقصى" في أكتوبر 2023 مدى هشاشة الجدار الحديدي أمام تكتيكات المقاومة المتطورة، حيث تمكن الفلسطينيون بأساليبهم المحدودة من إحداث اختراقات كبيرة في الدفاعات الإسرائيلية.

"الجدار الحديدي" في جنين عملية "الجدار الحديدي" في جنين ليست استثناء من هذا النهج، بل تمثل تطبيقا مباشرا للعقيدة التي دعا إليها جابوتنسكي. الهجوم الذي استهدف المخيم كان يهدف إلى سحق أي وجود

فلسطينيين لن يقبلوا وجود كيان صهيوني على أرضهم، وأن تحقيق "الحلم الصهيوني" لا يمكن أن يتم إلا من خلال فرض واقع بالقوة العسكرية يقوم على بناء "جدار حديدي" من الردع العسكري يجعل الفلسطينيين يائسين من مقاومة المشروع الصهيوني.

في رؤيته، دعا جابوتنسكي إلى تشكيل أغلبية يهودية مدعومة من القوى الإمبريالية الغربية، مع تجاهل تام للتفاوض مع السكان الأصليين حتى يخضعوا تماما للأمر الواقع. هذا الجدار الحديدي لم يكن مجرد أداة لتحقيق أهدافه، بل تحول إلى هدف بحد ذاته يضمن استمرارية المشروع الصهيوني، وفق ما يراه بعض الباحثين.

من النظرية إلى التطبيق

اعتمدت حكومات الاحتلال الإسرائيلي المتعاقبة على هذه العقيدة

رغم حجم المعاناة وضخامة التضحيات شعب الجبارين يخطو خطوة ثابتة نحو التحرير الكامل

الوطنية ووحدة الضفة والقطاع، ما يبقي قيام الدولة الفلسطينية مفتوحاً، ويزداد الأمر تعقيداً في ظل عدم توصل القيادة والقوى الفلسطينية إلى الاتفاق على صيغة موحدة، سواء بعودة الحكومة الحالية إلى القطاع، أو بعد تعديلها، أو تشكيل حكومة وفاق وطني وفقاً لما نص عليه إعلان بكين (وهذه أفضل صيغة)، أو تشكيل لجنة إسناد مجتمعي وفقاً للاقتراحات الأميركية والمصرية والإماراتية.

فشل بطعم الهزيمة يدور في الصفوف الفلسطينية والإسرائيلية والعربية، وعلى امتداد العالم، جدل ساخن موضوعه تقييم ما حصل، وهل يشكل انتصاراً أو هزيمة، أو ما بين الانتصار والهزيمة، لأن الحرب لم تستكمل ولم تحسم بالضربة القاضية لصالح هذا الطرف أو ذلك، وتقييم الحرب لن يحسم إلا عندما تضع الحرب أوزارها ويتم تطبيق المراحل الثلاث، ومن ثم نرى هل توقفت من دون تحقيق أهدافها الإسرائيلية، مع عدم التقليل من أهمية ما حققته أو بين بين، مع أن ما لم تستكمل تحقيقه إسرائيل خلال 470 يوماً من الصعب أن تحققه الآن أو في المستقبل القريب على الأقل، بعد أن تمكنت المقاومة من الاستفادة من تداعيات الاتفاق الإسرائيلي وفلسطينياً وعربياً ودولياً.

انتصار ناصع للمقاومة

هناك من يعتبر ما حدث هزيمة نكراء للمقاومة، بدليل أن حكومة نتنياهو تمكنت من إجراء تغيير شامل في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصاً في ظل ما حدث في سوريا، وباتت أقرب لفرض هيمنتها على المنطقة، وبحكم الإبادة الجماعية وتحويل معظم قطاع غزة إلى منطقة غير قابلة للاستخدام البشري، وعدم تحقيق معظم الأهداف التي حددها القائد العام للقسام في يوم بداية طوفان الأقصى.

لكن وفق كل المقاييس فإن ما حصل انتصاراً ناصعاً للمقاومة، بدليل عدم تحقيق دولة الاحتلال الأهداف التي أعلنتها، والخسائر على مختلف الأصعدة التي تكبدتها، بما فيها تخلل المكانة الإستراتيجية لإسرائيل ودورها الوظيفي وسقوطها الأخلاقي، وفي ظل أن القاعدة المتعارف عليها في التاريخ

معالجة وضع إيران، وخاصة الملف النووي، سواء بالضغط القسوي والحصار والتفاوض، أو من خلال توجيه ضربة عسكرية قوية لإيران إذا لم تنجح سياسة العصا والجزرة. ثالثاً، إعطاء ضوء أخضر للسياسات والإجراءات الإسرائيلية في الضفة. رابعاً، إزالة بعض القيود على توريد الأسلحة والذخيرة الأميركية إلى إسرائيل.

السؤال الذي يطرح نفسه: هل سينفذ الاتفاق في مرحلته الثلاث؟ الجواب ليس سهلاً، ويمكن أن يكون نعم ما دامت الأسباب التي أدت إليه لا تزال قائمة، وإذا دخلنا في العمق أكثر فإن المرحلة الأولى ستنفذ بشكل شبه مؤكد. أما المرحلتان الثانية والثالثة فسيتم تطبيقهما، ولكن مع خطر بعدم التطبيق يمكن أن يكبر أو يصغر وفق الأحداث وسلوك كل الأطراف وخاصة إسرائيل؛ أي مع تأجيل وشد وجذب وخروقات صغيرة وكبيرة وربما تصل الأمور إلى استئناف الحرب ولو بأشكال جديدة.

وسواء طبق الاتفاق أو لم يطبق، فإنه يتعلق بمعركة وجولة جديدة في صراع طويل بدأ منذ أكثر من مائة عام وسيستمر مهما طال الزمن حتى يعود الحق إلى أصحابه.

تأسيساً على ذلك، فإن حكومة نتنياهو أو أي حكومة إسرائيلية قادمة إذا سقطت الحكومة الحالية أو تغير الائتلاف المكون لها، ستواصل العمل على تحقيق الأهداف التي لم تتحقق، سواء باستئناف الحرب لاحقاً، بعد المرحلة الأولى أو فيما بعد، أو من خلال استخدام المعاناة الإنسانية والحاجة إلى إعادة الإعمار ومواصلة العدوان، بحجة أن حركة حماس لا تزال تسيطر على قطاع غزة.

وهذا العنوان "سيطرة حماس على القطاع"، ستستخدمه الحكومة الإسرائيلية لمواصلة الاغتيالات والاعتقالات والهدم والتدمير، خصوصاً أن الاتفاق لا يتضمن أي بند يتحدث عن اليوم التالي، ومن سيحكم القطاع، وسنكون أمام احتمال تعمق الانقسام الفلسطيني، وربما تحوله إلى اقتتال فلسطيني رغم الرفض الإسرائيلي لعودة السلطة الفلسطينية إلى قطاع غزة خشية من أن تجسد الهوية

الفلسطينية في غزة في حرب الإبادة تلك، ولم يرفع الراية البيضاء، واليوم يثبت بفرضه لوقف إطلاق النار في إطار صفقة التبادل بشرط إنهاء الحرب والانسحاب الإسرائيلي الكامل من غزة أنه فعلاً شعب الجبارين.

من حق الشعب الفلسطيني أن يحتفل بوقف المعاناة ووقف حرب الإبادة، وبما جاء في اتفاق الدوحة لوقف إطلاق النار - على الرغم من مثالبه الكثيرة - من التزام إسرائيلي بالانسحاب والإغاثة وإعادة الإعمار وعودة النازحين، وإطلاق سراح الأسرى بمن فيهم معظم المحكومين بالمؤبدات وذوي الأحكام العالية، ولا بد من ملاحقة إسرائيل لمحاسبتها وتحميلها المسؤولية عن الجرائم التي لا تسقط بالتقادم، خصوصاً حرب الإبادة والتدمير الشامل.

وقد جاء التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار وفق الصيغة التي كانت في أيار الماضي مفاجئاً، فقد كانت حكومة نتنياهو ترفض هذه الصيغة، وتصر على استمرار الحرب لتحقيق الأهداف المعلنة وغير المعلنة، وهي وافقت عليها من دون تحقيق أهدافها، مع أن ما قامت به فاق كل التوقعات، وذلك يعود إلى الأسباب الآتية:

السبب الأول: إصرار الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب على إتمام الصفقة مع توليه منصبه، ويقال إن مبعوثه هدد رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بأنه سيفقد منصبه إذا لم يمررها.

السبب الثاني: حصول تحول في إسرائيل، إذ أصبحت هناك أغلبية إسرائيلية تطالب بوقف الحرب، بعد الخسائر السياسية والعسكرية والبشرية والاقتصادية والمعنوية الكبيرة، وبعد أن تعذر إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين بالضغط العسكري.

السبب الثالث: صمود المقاومة وبسالته واستمرارها في تكبيد قوات الاحتلال خسائر ملموسة، وتمكنها من إفشال خطة الجنرالات.

السبب الرابع: يتعلق بالهدايا التي وعد ترامب بتقديمها إلى إسرائيل، وهي تتعلق بما يأتي: أولاً، التطبيع مع السعودية وغيرها من الدول العربية والإسلامية ومدجها في المنطقة. ثانياً،

بناياته، إضافة إلى تدمير ثلثي مدارسه جزئياً وإخراج الغالبية الساحقة من مستشفياته عن الخدمة.

ويقدّر الخبراء أن الأضرار التي سببتها إسرائيل في قطاع غزة هي من الأكثر دماراً في حروب المدن في التاريخ الحديث، حيث تشير تقديرات بعض الدوائر الاستخباراتية الأميركية، أن إسرائيل قصفت حتى نهاية شهر ديسمبر الماضي 29 ألف نوع من الذخائر، وللمقارنة فقد قامت أميركا بين سنوات 2000-2004 بقذف 3700 نوع من الذخائر فقط على العراق.

أحد المؤرخين وصف القصف الذي قامت به إسرائيل على قطاع غزة بالغازات الجوية التي شنتها طيران الحلفاء على مدينة "درزدن" في مقاطعة سكسونيا الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية، والتي وقعت بين 13-14 فيفري 1945 حيث تم إلقاء 3900 طن من القنابل بواسطة 722 طائرة بريطانية أسفرت عن قتل 25 ألف إنسان وتدمير المدينة بالكامل، حيث يعتقد أن قصف المدينة جاء كانتقام من قبل تشرشل على قصف مدينة "كوبان تري" البريطانية.

الدمار الواسع الذي سببه القصف الإسرائيلي إلى جانب التهجير القسري المتمثل بأوامر الإخلاء التي يصدرها الجيش الإسرائيلي، حول أكثر من مليوني فلسطيني في القطاع إلى نازحين يسكنون في العراء في مناطق مكتظة بالخيام أسمنتها إسرائيلي مناطق آمنة، رغم أنها عادت وقصفتها مجدداً، وحرقت خيام النازحين أكثر من مرة، وفي هذا السياق قال فيليب لازاريني المفوض العام للأمم المتحدة في 14% من مناطق قطاع غزة البالغة 360 كم مربع لم تشملها أوامر الإخلاء الإسرائيلية، يعيشون في ظروف معيشية وصحية غاية في الصعوبة.

يضاف إلى ذلك حصار التجويع الذي يفرضه جيش الاحتلال على جميع مناطق القطاع وخاصة شمال قطاع غزة في محاولة لتهجير سكانه، والذي يشمل الطعام والماء والدواء وغيرها من الحاجات الأساسية، في إطار استراتيجية تحويل مجمل قطاع غزة وخاصة منطقة الشمال منه إلى مكان غير قابل للحياة.

خمسة عشر شهراً صمد الشعب

على أمل أن تكون حرب الإبادة الأشرس والأكثر دموية التي شنتها إسرائيل بغطاء عسكري وسياسي أميركي غربي استعماري ضد الشعب الفلسطيني في غزة قد وضعت أوزارها نهائياً بتوقيع "صفقة الرهائن" ووقف إطلاق النار ولن يتم التفاوض عن نكث إسرائيل لعهودها وهي المتعودة على ذلك دائماً، فإن الشعب الفلسطيني قد طوى بذلك صفحة هي الأكثر نضاعة وبطولة في تاريخ كفاحه الوطني الممتد على مدار مئة عام لأجل تحرير أرضه وإقامة كيانه الوطني، وهي الأشد سواداً وعازراً في تاريخ الحركة الصهيونية ودولتها العدوانية.

وقد وصف العديد من الباحثين هذه الحرب بأنها الأشد استهدافاً وفتكاً بالمدنيين في العصر الحديث، وفي مقارنة مع عمليات الإبادة التي هزت المجتمع الدولي في القرن الحالي، يتضح على سبيل المثال أن حرب الإبادة التي تعرضت لها قبائل "الروهينغا" المسلمة في ميانمار قد قتل فيها 25 ألف إنسان، في حين قتل في عمليات إبادة اليزيديين من قبل تنظيم داعش في العراق 9100 إنسان نصفهم عبر القتل المباشر والنصف الآخر من الجوع والأمراض، بينما قتلت إسرائيل في القصف المباشر على غزة ما يقارب 50 ألف فلسطيني. وفي حين وصل عدد القتلى شهرياً في غزة إلى 4000 آلاف إنسان، بلغ في حرب الإبادة في البوسنة 2097 قتيلاً في الشهر، حيث وصل العدد الإجمالي إلى 63 ألفاً خلال أربع سنوات، وبينما قتل في أوكرانيا 0.45% من السكان خلال سنة ونصف، وفي يوغسلافيا 0.5% من السكان خلال 10 سنوات، وفي العراق 1% من السكان خلال 20 سنة، فقد قتلت إسرائيل في غزة 2% من السكان في أقل من عام على الحرب.

أما الدمار الذي أحدثته إسرائيل في غزة، فقد فاق أي دمار أحدثته الحروب الحديثة، في أي من دول العالم ومدنه، حيث تشير التقديرات المحايدة أنه جرى تدمير 70% من بيوت القطاع البالغة 349 ألف بيت و 50% من

حصيلة الحرب على غزة: 10100 مجزرة .. 61182 شهيدا و الفي عائلة أيديت

ارتكب الجيش الإسرائيلي 10100 مجزرة خلال 470 يوما من الحرب على قطاع غزة، واستهدفت المجازر المدنيين بشكل مباشر، ودمرت البنية التحتية بالكامل، حيث خلفت الحرب وراءها دمارا هائلا على جميع الأصعدة.

وارتفعت حصيلة الشهداء والمفقودين إلى 61182 شخصا، بينهم 46960 شهيدا وصلوا إلى المستشفيات، فيما لا يزال 14222 مفقودا لم يتمكنوا من الوصول إلى المستشفيات حتى تاريخ 18 جانفي 2025.

وأوضح المكتب الإعلامي الحكومي في بيان له، اليوم الثلاثاء، أن من بين الشهداء، 17861 طفلا، منهم 214 رضيعا، و808 أطفال دون العام، بينما استشهد 12316 امرأة نتيجة القصف العنيف.

وارتكب الجيش الإسرائيلي مجازر فظيعة ضد العائلات الفلسطينية، حيث أباد 2092 عائلة من خلال قتل جميع أفراد الأسرة، ليلبلغ عدد شهداء هذه العائلات 5967، في حين أن 4889 عائلة أخرى فقدت جميع أفرادها باستثناء فرد واحد فقط، ليصل عدد شهداء هذه العائلات إلى أكثر من 8980 شهيدا.

وبلغت نسبة الدمار في قطاع غزة 88%، حيث دمر الجيش الإسرائيلي أكثر من 161600 وحدة سكنية بشكل كامل، في حين دمرت 82 ألف وحدة سكنية أخرى بحيث أصبحت غير صالحة للسكن. كما تضرر أكثر من 194 ألف وحدة سكنية بشكل جزئي.

وتسببت الحرب الإسرائيلية على القطاع في تدمير 34 مستشفى، بالإضافة إلى 80 مركزا صحيا آخر خرجت عن الخدمة، كما دمر الجيش الإسرائيلي 136 سيارة إسعاف و162 مؤسسة صحية، مما أدى إلى تدهور الوضع الصحي في القطاع بشكل حاد.

وقدر المكتب الإعلامي الحكومي الخسائر الأولية المباشرة نتيجة الحرب بحوالي 38 مليار دولار، فيما عانت أكثر من 2 مليون نسمة من النزوح داخل قطاع غزة، حيث تم تدمير أكثر من 110 ألف خيمة كانت مأوى للنازحين.

وتجاوزت حالات الإصابة 110725 جريحا، منهم 15 ألف يحتاجون إلى عمليات تأهيل طويلة الأمد. في الوقت نفسه، بلغ عدد المعتقلين من قطاع غزة منذ بداية الحرب 6600 حالة اعتقال، بما في ذلك 360 من الكوادر الصحية و48 من الصحفيين.



الانتفاضة الأولى، وهو على الرغم من بعض إنجازاته وإيجابياته فإنه كان في المحصلة كارثة بكل معنى الكلمة، ويجب ألا ننسى أنه بعد الانتفاضة المجيدة الثانية حصل الهبوط بالسقف السياسي الفلسطيني إلى أقل من أوسلو، إلى مستوى الالتزام من جانب واحد بالتزامات أوسلو، فضلا عن وقوع الانقسام السياسي والجغرافي والمؤسسي.

على الرغم من التحديات والمخاطر الوجودية المترتبة عليه، أعادت معركة طوفان الأقصى وتداعياتها القضية الفلسطينية إلى الصدارة، لدرجة أن مختلف الأطراف باتت مقتنعة بعدم جدوى وإمكانية تجاوز القضية والقفز عنها، ما يوفر فرصة للتوصل إلى حل يمكن أن يكون وطنيا أو تصفويا، يراكم على ما حدث أو يجهضه.

لكل ذلك، يجب تغيير المسار وتبني مسار جديد وطني ديمقراطي يعطي الأولوية للوحدة الكفاحية حتى لا يتكرر الهبوط بالسقف السياسي وقبول صيغة سيئة مثل صفقة ترامب، يمكن أن تكون مطروحة بالصفقة الشاملة التي من المتوقع أن يطرحها، حيث يكون التطبيع ودمج إسرائيل في المنطقة مقابل مسار "جدي وموثوق" يؤدي إلى دولة من دون مقومات الدول ومقتطع منها 30% كما هو وارد في صفقة القرن.

من دون وحدة على أساس وطني ديمقراطي كفاحي وشراكة حقيقية سنكون أمام إضاعة ما تحقق بعد الصمود الأسطوري والبطولة الباسلة، وتعميق الانقسام وتعميمه، وضياح الحقوق الفلسطينية ووحداية التمثيل الفلسطيني، وحتى ندر ذلك لا بد من التمسك ببرنامج وطني واقعي بعيدا عن التخاذل والتهور؛ برنامج يحفظ الحقوق وقادر على تحقيق الأهداف والتحليل إقليميا ودوليا.

من خلال - وهذا أفضل وأسرع وأقل كلفة - أن تبادر القيادة أو تستجيب لمبادرات عديدة بالدعوة إلى حوار وطني شامل ينتج منه:

أولاً: قرار لا رجعة فيه بتطبيق ما جاء في إعلان بكين، سواء بتشكيل حكومة وفاق وطني بمرجعية وطنية، وتفعيل الإطار القيادي المؤقت لمنظمة التحرير، والتحصير لانتخابات شاملة على كل المستويات، حيث تتحقق وحدة المؤسسة والقيادة والقرار في السلم والمقاومة، وبذلك يتم سحب الذرائع من يد الاحتلال وشركائه لمواصلة العدوان ولو من خلال أشكال جديدة، مثل عمليات اغتيال وقصف مركزة ومتواصلة تمنع الاستمرار والإغاثة والإعمار وتدفع الممولين والمستثمرين للهرب.

ثانياً: مواصلة الحوار لبلورة رؤية شاملة وإستراتيجيات قادرة على تحقيق الأهداف الوطنية المباشرة، وعلى رأسها حق تقرير المصير وإنهاء الاحتلال بوصفه شرطاً لإنجاز استقلال دولة فلسطين على حدود عام 1967 باعتبار ذلك خطوة على طريق تحقيق الأهداف الوطنية كاملة.

وفي حال عدم استجابة القيادة لنداء الوحدة، كما هو حاصل حتى الآن، على القوى والشخصيات التي تتفق على القواسم المشتركة المبادرة إلى تشكيل لقاء وطني أو جبهة وطنية تهدف إلى الضغط على القيادة حتى تستجيب للمصلحة الوطنية ولقرارات الإجماع الوطني بتحقيق الوحدة وشراكة حقيقية، باعتبارها أولوية وضرورة وطنية وحده تحافظ على التعددية وتنميتها، على أن تقدم هذه الجبهة نماذج وحدوية بالقول وعبر أعمال مشتركة تمنع نشوء فراغ يُمكن دولة الاحتلال من تحقيق أهدافها، أو تسهل عهد الوصاية والاحتواء والبدائل العربية والدولية .

نضالات وتضحيات وبطولات بلا استئثار

إذا نظرنا إلى تجارب الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ولادة القضية الفلسطينية وحتى الآن سنجد أن النضالات والتضحيات والبطولات الفلسطينية على ضخامتها لم تحقق إنجازات تتناسب معها، بل كانت المكاسب أقل بكثير، كما أن المقاومة الفلسطينية استطاعت في مرات عدة وفي محطات تاريخية من تحقيق إنجازات في المعارك النضالية والعسكرية (على سبيل المثال لا الحصر: ثورة 1936-1939، والانتفاضة الأولى)، غير أن القيادة السياسية أضعفت هذه الإنجازات إما بسبب انقسامها، أو جراء الاستعجال لقف الثمار السياسية خشية من ضياع الفرصة، أو الامتناع عن الاستثمار بحجج واهية كتطبيق الأهداف مرة واحدة، أو نتيجة الخضوع لأطراف وتدخلات عربية وإقليمية ودولية، أو بسبب تغليب المصالح الفردية والفئوية على المصالح الوطنية.

حتى لا تذهب التضحيات والبطولات هدراً يجب أن نتذكر أنه تم عقد اتفاق أوسلو بعد

أن الضعيف ينتصر عندما يصمد، ولم يمكن الطرف القوي من تحقيق أهدافه، والعكس صحيح.

الصمود الأسطوري خطوة إلى الأمام ان الصمود الأسطوري والمقاومة الباسلة والشجاعة منقطعة النظير التي جسدها الشعب الفلسطيني ومقاومته، وعدم تحقيق الاحتلال لأهدافه المعلنة وغير المعلنة، خطوة مهمة على طريق النصر، ويمكن اعتبارها شكلاً من أشكال النصر، كما يرى التغيير النوعي الحادث الذي يمكن أن يحدث في الشرق الأوسط، خصوصاً فيما يتعلق بدمج إسرائيل في المنطقة، كما يرى الكارثة الإنسانية والخسائر الجسيمة التي تكبدها الأهالي في قطاع غزة، والتي تكبدها المقاومة، وجعلتها تطالب بوقف إطلاق النار، من دون تحقيق معظم أهداف المقاومة، وأحسن ما يمكن أن يحدث هو بقاء المقاومة وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل السابع من أكتوبر على مغزاه الإستراتيجي ليس انتصاراً، وإنما نصر الضعيف على القوي؛ بمعنى عدم تمكنه من تحقيق أهدافه، وهو ثمرة صمود أسطوري ومقاومة باسلة.

ان ما حصل هو فشل إسرائيلي بطعم الهزيمة، ومن لم يصدق لير الغضب والحزن والبكاء والتباين في إسرائيل بين من يعتبر ما جرى انتصاراً وبين من يعتبره هزيمة، لأن الانتصار معياره الحاسم تحقيق الأهداف الموضوعية، وهم لم يحققوا شيئاً منها رغم قوة القصف ووحشيته فالمقاومة بقيت صامدة والشعب لم يتخل عنها والأسرى لم يعودوا إلا بامر من المقاومة. ما حصل ليس هزيمة للمقاومة، لأن المقاومة صممت وحافظت على نفسها في ظل ظروف قاهرة، ولم تعترف ولم تتصرف على أنها مهزومة وهذا هو الحاسم، فالهزيمة تصبح كذلك إذا تم الاعتراف بها، وإذا قادت إلى الاستسلام.

رغم المعاناة المروعة والخسائر الفادحة والإبادة الجماعية، الا اندولة الاحتلال ومعها الاستعمار العالمي كله لم تكسر إرادة الشعب والمقاومة، ولم تؤد إلى الاعتراف بالهزيمة ورفع الراية البيضاء، بل باعتراف العدو ووزير الخارجية الأميركي فإن المقاومة قاتلت حتى اللحظة الأخيرة، وقادرة على مواصلة القتال، وأعدت تنظيم صفوفها، وتمكنت من تجنيد آلاف المقاومين الجدد.

سيكون طوفان الأقصى وتداعياته أحد أسباب انتصار المقاومة المستقبلي، فسيكون ما حصل من صمود أسطوري ومقاومة باسلة وشجاعة منقطعة النظير منذ السابع من أكتوبر وحتى دخول اتفاق وقف إطلاق النار حيز التنفيذ يوم 19 جانفي 2025.

ما العمل؟

حتى لا تضع البطولات الباسلة والتضحيات الغالية والجسيمة، لا بد من مبادرة فلسطينية بمستوى التحديات والمخاطر وقادرة على توظيف الفرصة المتاحة، وهذا ممكن، إما

وسط دعوات لاستجلاب مليون يهودي لتوسيع الاستيطان أي مصير للضفة الغربية؟



وجرت في العام 2023 المصادقة على مخططات بناء 12,349 وحدة سكنية في المستوطنات، وعلى مخططات بناء 9,884 وحدة سكنية في العام 2024، حسب الصحيفة. ويتوقع المستوطنون أن يرتفع بشكل كبير عدد الوحدات السكنية التي سيصادق عليها من خلال الاجتماعات الأسبوعية لمجلس التخطيط الأعلى. يشار إلى أن الحكومة الإسرائيلية صادقت، في جوان العام 2023، على قرار يقضي بأن يصادق سموتريتش لوحده على دفع مخططات بناء في المستوطنات بدون الحاجة إلى موافقة الحكومة، بينما كانت الحكومة الإسرائيلية قبل ذلك هي التي تصادق على مخططات بناء كهذه، من خلال نظام متفق عليه مع الولايات المتحدة.

استقطاب مليون يهودي

وفي السياق، دعا وزير البناء والإسكان الإسرائيلي يتسحاق غولدكتويف، الأحد، لاستقطاب مليون يهودي من أجل الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة. جاء ذلك خلال جولة قام بها في شمال الضفة الغربية، وفق موقع بحري حريديم العربي المتخصص بأخبار المتدينين اليهود الحريديم. ودعا الوزير رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، لجلب مليون يهودي إلى يهودا والسامرة، وهو الاسم اليهودي للضفة الغربية، كما دعاه إلى استغلال الفرصة الحالية للوضع في فلسطين والشرق الأوسط لتوسيع البناء الاستيطاني في الضفة. وتعتبر الأمم المتحدة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانوني، وتطالب منذ عقود بوقفه دون جدوى، لكونه يقوض فرص حل الصراع وفق مبدأ حل الدولتين. وتعالق أصوات وزراء في الحكومة الإسرائيلية، في الأشهر الماضية، بمن فيهم رئيسها بنيامين نتنياهو، تتحدث صراحة عن اعتزام تل أبيب ضم الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967 إلى إسرائيل.

بشكل رئيسي هذه المخططات الاستيطانية، وتعمل على تعميق الاستيطان والسيطرة على مناطق "ج" من الضفة الغربية، مع المحاولة لتغيير "DNA" الضفة الغربية، كما عبر عنه سموتريتش قبل شهر. ويرى عوض أن الشرعية القانونية للمخطط المذكور، تحتاج لموافقة كنيسة الاحتلال وموافقة ترامب، مع صعوبة الموافقة عليه؛ لما يحمله المخطط من إسقاط السلطة الفلسطينية وفكرة حل الدولتين، في حين تحمل فكرة حل الدولتين تحمل نوع من المراوغة والمهابة للحكومات العربية والعالم، فيما يعتبر وجود السلطة بشكل أو بآخر نوع من تخفيف حدة المواجهة في الضفة الغربية، فيما يستبعد عوض ذلك، مع تعميق الاستيطان دون شرعية الضم، لحسابات إقليمية ودولية.

ويؤكد الكاتب محمد القيق، أن منذ عام 2019، بدأت مشاريع البنية التحتية للمستوطنات، وخاصة في جنوب الضفة الغربية، وشمالها لربط المستوطنات وعزل المناطق الفلسطينية، تزامن ذلك مع فترة رئاسة ترامب الأولى وطرحة لفكرة صفقة الضم، مع وجود موافقة مصرية وإقليمية. وأضاف القيق، أن الاحتلال شرعن نفسه من خلال الكنيسة والفيتو بمنع إقامة الدولة الفلسطينية، وإنهاء السلطة الفلسطينية، وتحويل النظام السياسي الفلسطيني في الضفة الغربية، لنظام خدماتي يتبع كلياً للاحتلال.

الاحتلال يسرع الاستيطان بالضفة على صعيد متصل واصل وزير المالية الإسرائيلي، والوزير في وزارة الأمن بتسليل سموتريتش، جهوده لتعزيز الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، وبالبناء في المستوطنات من خلال مسار سريع، وفق ما ذكرته صحيفة يديعوت أحرونوت.. صادق مجلس التخطيط الأعلى في الإدارة المدنية للاحتلال في الضفة الغربية، منذ بداية ديسمبر الفائت، على بناء 2377 وحدة سكنية في المستوطنات، بينها 400 وحدة سكنية تقريباً، تمت المصادقة عليها يوم الأربعاء الماضي. وذكرت يديعوت أحرونوت أن توسيع وتسريع البناء الاستيطاني يأتي في أعقاب قرار سموتريتش، المسؤول عن الاستيطان، بأن يعقد مجلس التخطيط الأعلى اجتماعات أسبوعية للمصادقة على مخططات بناء في المستوطنات، بدلاً من عقد اجتماع كل ثلاثة أو أربعة أشهر. ويهدف تحويل اجتماعات مجلس التخطيط الأعلى إلى اجتماعات أسبوعية إلى زيادة كبيرة في المصادقة على مخططات البناء في المستوطنات، وتوسيعها، خلال العام 2025 قياساً بالسنوات الماضية.

الغربية، إضافة للوجود العسكري لجيش الاحتلال الذي يوفر البيئة المناسبة للاستيطان، ويؤكد أن المخطط ليس وليد اللحظة ولا وليد أيام، بل هو نتيجة لعمل مستمر منذ سنوات بعيدة، أوجده الاحتلال وأصبح واقعاً حقيقياً من خلال معطيات وإحصائيات الاستيطان، من خلال الوجود المكثف للمستوطنين من جهة، وتحويل بؤر استيطانية لمستوطنات شرعية ورسمية، وخلق جغرافية استيطانية ببنية تحتية ضخمة وصلبة، مقابل تفكيك الجغرافية الفلسطينية.

وأكد بشارات أن الاستيطان تحول من مجرد استيطان تتبع لجمعيات يهودية متطرفة، لسياسات رسمية، ودليل ذلك أن من يتبؤ رسم السياسات للاستيطان، هم أعضاء في الحكومة كبن غفير وسموتريتش. وقال بشارات أن ما تحدث به وزير مالية الاحتلال بتسليل سموتريتش قبل أسابيع عندما صرح أن عام 2025 المقبل هو عام السيطرة على الضفة الغربية، شكل وضعا للمعايير الإسرائيلية في نصابها، وتحويل الاستيطان في الضفة، كوجود منهجي إسرائيلي ضمن دولة الاحتلال، وجعله في لب المشروع الصهيوني بشكل كامل، ونزع مسمى دولة الاحتلال ليحل محله دولة إسرائيل ومن ضمنها الضفة.

وعن تأثير ذلك على الوجود الفلسطيني، أوضح بشارات أن ذلك سيحول الوجود الفلسطيني في الضفة، بالمستويين الشعبي والرسمي، إلى حالة وجود سكاني ضمن مصطلح الدولة اليهودية، وتحويلها لكتنونات سكانية، تُدار في بعدها الخدماتي من الفلسطينيين ضمن نطاق ما يرغب الاحتلال الإسرائيلي بتمريره لهم، مع السيطرة الصهيونية الكاملة على المياه والكهرباء والمقدرات والسيادة السياسية والأمنية الإسرائيلية، فيما يتحول الوجود السياسي للسلطة اليوم، لمجرد وجود خدماتي فقط يُدار إسرائيلياً، مع ضغوطات استعمارية مستمرة. ويرى بشارات أن الاحتلال يعمل على تمهيد الحالة الفلسطينية والدولية للوضع الاستيطاني الجديد، مع إمكانية وجود رفض فلسطيني ودولي، ولكن دولة الاحتلال ستمضي بقوة بالمخطط، لا سيما في ظل ما تعول عليه من قدوم ترامب.

الخطة الجديدة.. بين الوجود وإمكانية التطبيق

وفي ذات السياق، قال الكاتب والمحلل السياسي أحمد رفيق عوض، إن حكومة الاحتلال تغذي

محمد بن محمود

تعالق أصوات وزراء في الحكومة الإسرائيلية، في الأشهر الماضية، بمن فيهم رئيسها بنيامين نتنياهو، تتحدث صراحة عن اعتزام تل أبيب ضم الضفة الغربية المحتلة منذ عام 1967 إلى إسرائيل.

وكشفت وسائل إعلام عبرية عن خطة استيطانية ضخمة تحدد مستقبل الضفة الغربية كما وُصفت، تقوم على منظمات استيطانية وشخصيات رسمية في حكومة الاحتلال، تهد لإقامة مستوطنة درزية وأخرى لليهود المتدينين الحريديم، وتحويل مستوطنات استراتيجية إلى مدن استيطانية كبر، وتوسيع سيطرة المجالس الإقليمية لتشمل المناطق المفتوحة الواقعة بين المستوطنات.

وتتضمن الخطة، التي أُعدت بقيادة شخصيات يمينية بارزة، خطوات واسعة تشمل إلغاء السلطة الفلسطينية واستبدالها بسلطات بلدية عربية تخضع لدولة الاحتلال، بهدف تعزيز السيطرة على المنطقة (ج) وتطبيق السيادة الكاملة عليها.

وتسعى الخطة لتطوير بنية تحتية ضخمة تشمل محطات طاقة وطرقاً سريعة وسككاً حديدية، لجعل المستوطنات جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وتشمل المقترحات إنشاء مدن جديدة في الضفة الغربية وتحويل مستوطنات مثل كريات أربع و "إفرا" إلى مدن، بدعم حكومي مباشر وميزانيات ضخمة، فيما تُطرح التساؤلات حول خطورة الخطة وإمكانية تطبيقها، وشكل المشهد الذي ستؤول إليه الضفة الغربية.

تفاصيل الخطة ووجودها على الأرض

وقال المحلل السياسي سليمان بشارات، إن الخطة الإسرائيلية ليست بالطرح الجديد، فالواقع الذي حاول الاحتلال خلقه في الضفة الغربية، من بعد اجتياح السور الواقعي عام 2002، من خلال كسر المفهوم الجغرافي لمناطق الضفة الغربية الذي كان يتكون من تقسيمه أ، ب، و ج، والذي تمخض عن اتفاقيات أوسلو، دولة الاحتلال كسرت هذه المفاهيم وحولت مناطق أ لمناطق يمكن اقتحامها والتعامل معها أمنياً وعسكرياً بشكل منافي لكل بنود الاتفاقيات. وأضاف بشارات أن الاحتلال عمل بشكل موازي لتعزيز الاستيطان على أراضي الضفة الغربية، والذي بات يسيطر على غالبية مناطق الضفة

وفق تقارير إسرائيلية بايدن وترامب تعهدا لإسرائيل بحمايتها قانونيا إن استأنفت حربها على غزة



ونيا إن استأنفت حربها على غزة يرفض رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، كشف النص الكامل لاتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى مع حركة حماس، مستغلا ما وُصفت بأنها "تعهدات" من الرئيسين الأمريكيين، جو بايدن المنتهية ولايته، ودونالد ترامب الذي بدأت ولايته الاثنتين الماضي، حسبما ذكرت وسائل إعلام إسرائيلية.

ونقل بايدن إلى إسرائيل تعهدين يتعلقان بتبادل الأسرى، وصادق ترامب عليهما، بحسب القناة 12 الإسرائيلية. ويقضي التعهد الأول بالألا يتم الانتقال بشكل أوتوماتيكي إلى المرحلة الثانية من تبادل الأسرى. وبموجب التعهد الثاني، فإنه إذا قررت إسرائيل أن المفاوضات حول المرحلة الثانية لا تؤدي إلى النتائج التي تريدها إسرائيل، فإن استئناف الحرب لن يُعتبر خرقا للاتفاق.

وأضافت القناة أنه في هذه الحالة سيكون بإمكان إسرائيل الادعاء أن حماس لم توافق على "أمر معينة"، ولذلك لن ينفذ الانسحاب من محور صلاح الدين (فيلادلفيا). وينص الاتفاق على أن ينسحب الجيش الإسرائيلي من المحور بشكل تدريجي بين الأيام الـ42 والـ50 للاتفاق، الذي دخل حيز التنفيذ يوم الأحد الماضي. وتدعي إسرائيل أن الانسحاب من فيلادلفيا ليس ملزما من الناحية القانونية، وأن "الانسحاب النهائي في اليوم الـ50 لن يحدث، لأنه بنظر إسرائيل كان هذا (البند في الاتفاق) الطريقة لإنزال حماس عن الشجرة"، وأن الحديث عن الانسحاب هو "كلام فارغ"، حسب القناة.

وفي السياق نفسه، يرفض مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية الكشف عن النص الكامل للاتفاق، ونشر نص قرار الحكومة بالمصادقة على الاتفاق فقط، الذي تضمن تفاصيل قسما من التفاهات في النص الكامل، بينما نص قرار الحكومة لا يشمل تفاصيل حول المساعدات الإنسانية التي ستدخل إلى قطاع غزة أو التزام إسرائيل

يكون صانع سلام، وأضاف "إن إرثي الأكثر فخرا أن أكون صانع سلام وموحدا.. هذا ما أريده وهذا ما أريد أن أكونه وأقوم به. ولكم يسعدني أنه قبل يوم واحد من تولي مهام منصبى لعهدا ثانية.. عاد الرهائن في الشرق الأوسط إلى منازلهم".

إلى ذلك، أفادت وسائل إعلام إسرائيلية أن ستيف ويتكوف مبعوث ترامب للشرق الأوسط يعتزم زيارة قطاع غزة للتأكد من أن ما تعتمز إدارة الرئيس القيام به بشأن اتفاق وقف إطلاق النار، سيتم تنفيذه بشكل صحيح. وأكد ويتكوف أن اتفاق غزة "كان صعبا، وربما يكون تنفيذه أكثر صعوبة" وأشار إلى أن ترامب شعر بالرضا عندما شاهد صور الرهائن يخرجون ويلتقون أسرهم.

وأوضح أن اتفاق وقف إطلاق النار "متطابق تقريبا" مع اتفاق ماي الماضي الذي عرضه الرئيس السابق جو بايدن، وأضاف "احتجنا إلى تحفيز طرفي اتفاق وقف إطلاق النار لدفع الأمور إلى الأمام وإتمامه".

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إنه ليس واثقا من استمرار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة، معربا عن شكوكه باستمرار الهدنة بين حركة حماس وإسرائيل في قطاع غزة. وتحدث ترامب للصحافيين من المكتب البيضاوي أثناء توقيع على أوامر تنفيذية أول أيام فترة رئاسته الثانية، وقال ردا على سؤال بشأن احتمال استمرار اتفاق وقف إطلاق النار في غزة "لست واثقا. هذه ليست حربنا، بل حربهم".

واعتر أن حركة حماس "ضعفت بعد الحرب الإسرائيلية التي استهدفت القطاع على مدار 15 شهرا، وأضاف "فيما يتعلق بمستقبل حكم غزة، فإن ذلك يعتمد على عدة أشياء، ولا يمكنني أن أتصور ذلك، لقد قتل أغلب من يحكمون هناك، وهناك من يحكم بطريقة شرسة وسيئة"، على حد قوله. وأضاف ترامب متحدثا عن إمكانيات غزة: "يمكن القيام ببعض الأمور الجميلة هناك، الساحل مهمل، والطقس والموقع رائعان.. يمكن تحقيق بعض الأشياء الرائعة في غزة". مشيرا إلى أن إدارته "قد" تساهم في إعادة إعمار غزة، التي وصفها بأنها "موقع هدم ضخم". وكان ترامب قد قال خلال كلمة تنصيبه إنه يريد أن

هو الاتفاق الأصلي الكامل المحفوظ في سكرتارية الحكومة.

بعد المصادقة على الاتفاق، تم تقديم التماس إلى المحكمة العليا، مطالبا بأن تكشف الحكومة عن النص الكامل للاتفاق أمام الجمهور وإبلاغ عائلات الأسرى الإسرائيليين بتفاصيله. وفي المقابل، تدعي الحكومة أن الاعتبار المركزي لعدم الكشف عن النص الكامل هو "اعتبار أمني".

ويقول الملتمسون إن حقيقة أن الاتفاق تم توقيعه "ولو بشكل غير مباشر، مقابل العدو، حماس"، وأن حماس تعلم بتفاصيله الكاملة، فإنه لا يعقل أن يشمل الاتفاق معلومات ستتمس بأمن الدولة في حال نشرها. وقال الخبير القانوني، بروفيسور باراك مادينا، وهو أحد الملتمسين، إن "توجه رئيس الحكومة، بإخفاء تفاصيل الاتفاق مع حماس والامتناع عن المصادقة على الاتفاق كله في الحكومة، يثير الاشتباه أنه لا يستند إلى اعتبارات أمن الدولة، وإنما إلى محاولة التهرب من تنفيذ المرحلة الثانية من الاتفاق، التي يفترض فيها أن يتحرر 64 مخطوفا" إلى جانب آلاف الأسرى الفلسطينيين.

ويوم تنصيبه الاثنتين الماضي قال

بالانسحاب من محور فيلادلفيا في اليوم الـ50 لوقف إطلاق النار، حسبما ذكرت صحيفة "هآرتس".

ونقلت الصحيفة عن مصادر مطلعة قولها إن الوزراء اطلعوا على النص الكامل للاتفاق قبل المصادقة عليه خلال اجتماعي الكابينيت السياسي - الأمني والحكومة، يوم الجمعة الماضي، لكن لم يطلع جميع الوزراء على الوثائق الكاملة في الاتفاق. وأشارت الصحيفة إلى أن مكتب نتنياهو رفض طلبها بالحصول على نسخة من الاتفاق الكامل أو معاينته. وأفادت بأن الحكومة الإسرائيلية صادقت بالطريقة نفسها على اتفاق وقف إطلاق النار وتبادل الأسرى السابق، في نوفمبر 2023. وجاء نص قرار الحكومة حول الاتفاق الحالي بعنوان "خطة تحرير مخطوفين إسرائيليين"، ويتضمن بالأساس تفاصيل مواعيد الإفراج عن الأسرى الإسرائيليين والأسرى الفلسطينيين في المرحلة الأولى.

وفيما يتعلق بالمرحلتين الثانية والثالثة للاتفاق، كُتب في نص قرار الحكومة أن "الجانبين سيبدآن مفاوضات غير مباشرة بموجب الملحق ب"، ورجحت الصحيفة أن هذا الملحق

بعد انقشاع غبار الحرب إسرائيل مصدومة من فاتورة ثقيلة ستؤرقها لسنوات



المستقبلية، بما في ذلك شراء أسلحة جديدة وتعويض الخسائر البشرية. ومع ذلك، يظل السؤال الأهم: هل تستطيع إسرائيل بالفعل التعافي من هذه الفاتورة الثقيلة أم أنها ستظل تحمل تبعات الحرب لعقود قادمة؟ إسرائيل أمام تحديات غير مسبقة بعد انقشاع غبار الحرب، يبدو أن إسرائيل دخلت في مرحلة جديدة من الأزمات المتشابكة التي تهدد استقرارها على مختلف الأصعدة. فالخسائر التي تكبدتها في مجالات متعددة، من العسكري إلى الاقتصادي والسياسي، تشكل نكسة استراتيجية تاريخية. ورغم محاولة الحكومة الإسرائيلية تخفيف آثار هذه الخسائر، فإن التكلفة الفعلية للحرب ستظل تطاردها لعقود قادمة، محققة بذلك عواقب تمتد إلى المستقبل المنظور. الحرب على غزة لم تقتصر على كشف ضعف إسرائيل في مواجهة المقاومة، بل أظهرت أيضاً هشاشة بنيتها الداخلية التي ستظل تتأثر بهذه الفاتورة الثقيلة لسنوات طويلة.

إلى تصاعد الرفض الشعبي للكيان في مختلف دول المنطقة، على المستوى الدولي، فقد واجهت إسرائيل إدانات شديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان والدول الكبرى، مما ساهم في تراجع الدعم الدولي لها. كما كانت هناك دعوات متزايدة في العديد من الدول الغربية لمقاطعة إسرائيل ومحكمة قادتها على خلفية الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية في غزة.

التكلفة الإجمالية: فاتورة ضخمة ترعب إسرائيل

وفقاً للتقديرات الرسمية التي أعلنت مؤخراً، فإن التكلفة الإجمالية للحرب قد تصل إلى 250 مليار شيكل (67 مليار دولار)، وتشمل هذه التكلفة الخسائر المباشرة في العمليات العسكرية والنفقات الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقمت نتيجة الحرب. وقد اعتبرت الصحافة الإسرائيلية هذه التكلفة بأنها "ثقيلة"، حيث يتطلب الأمر تخصيص ميزانية ضخمة في السنوات القادمة للتعويض عن هذه الخسائر. ووفقاً لبعض التوقعات، فإن ميزانية وزارة الدفاع ستحتاج إلى زيادة كبيرة لتغطية النفقات

من القطاعات الحيوية مثل التجارة والصناعة والسياحة، ما أدى إلى انهيار القطاعات الاقتصادية التي تمثل جزءاً أساسياً من الاقتصاد الإسرائيلي. وأشارت التقارير إلى أن حوالي 60 ألف شركة أغلقت أبوابها بسبب الدمار الذي ألحقته الحرب، في حين تراجعت السياحة بنسبة تصل إلى 70%. في هذا السياق، أغلقت أكثر من 70 شركة في قطاع البناء، مما أثر بشكل مباشر على البنية التحتية في إسرائيل. إضافة إلى ذلك، ارتفعت معدلات الفقر بشكل غير مسبوق، حيث بات ثلث السكان تحت خط الفقر، بينما يعاني ربع السكان من انعدام الأمن الغذائي.

الآثار الإقليمية والدولية: عزلة متزايدة

على الصعيد الإقليمي والدولي، فإن نتائج الحرب لم تكن أفضل حالاً لإسرائيل. فقد كشفت الحرب عن تواطؤ بعض الأنظمة العربية مع الاحتلال الإسرائيلي، مما أدى إلى زيادة عزلة الكيان على المستوى الإقليمي. كما أن العالم العربي والإسلامي بدوره شهد حالة من الغضب بسبب الفظائع التي ارتكبتها إسرائيل في غزة، ما أدى

محمد بن محمود

بعد أن سادت أجواء الحرب والدمار في قطاع غزة طوال عام وخمسة أشهر، تصدّت إسرائيل لأكبر أزمة تواجهها في تاريخها الحديث. هذه الحرب التي شهدت أعظم الحروب العسكرية ضد القطاع الفلسطيني أفضت إلى نتائج غير مسبوقة على جميع الأصعدة، حيث عاشت إسرائيل أوقاتاً عصيبة لم تعدها من قبل على المستوى العسكري، السياسي، الاقتصادي، والأمني. وبعد انقشاع غبار الحرب، اكتشفت تل أبيب أنها ستواجه فاتورة ضخمة ستستمر في تحمل تبعاتها لسنوات قادمة. فقد أكدت التقارير التي أعلنت مؤخرًا أن إسرائيل تكبدت خسائر باهظة على جميع الأصعدة، ما يؤكد أن الحرب كانت بمثابة نكسة استراتيجية غير قابلة للتجاوز السريع.

الخسائر العسكرية: انكشاف القوة بدأت الحرب ضد قطاع غزة في السابع من أكتوبر 2023، وعلى الرغم من الهجوم العسكري الضخم الذي شنته إسرائيل، فقد تكبد جيشها خسائر بشرية ومادية غير مسبوقة. لم يكن من المتوقع أن يمّن الجيش الإسرائيلي بمثل هذا الفشل الذي هز أركان المنظومة العسكرية للكيان. فحتى جيش الاحتلال الذي كان يُعتبر في الماضي من بين الأكثر قوة في العالم، وجد نفسه عاجزاً عن تحقيق أهدافه المعلنة. فقد تكبد الجيش الإسرائيلي خسائر بشرية هائلة تمثلت في مقتل وجرح الآلاف من جنوده في المعارك المستمرة ضد المقاومة الفلسطينية. هذا بالإضافة إلى تدمير الآلاف من الآليات العسكرية المتطورة مثل الدبابات والطائرات المسيرة من قبل المقاومة التي أظهرت تطوراً في تكتيكاتها القتالية، مما فاق التوقعات. الأجهزة الأمنية والاستخباراتية:

انهيار الثقة كانت الأجهزة الأمنية والاستخباراتية الإسرائيلية من أكثر القطاعات تأثراً في هذه الحرب. فقد كشفت المقاومة عن قدرة فائقة على اختراق الشبكات الأمنية الإسرائيلية، مستفيدة من ثغرات جسيمة في النظام الاستخباراتي الإسرائيلي. لم تتمكن

أجهزة الشاباك والموساد من التنبؤ بالهجوم الكبير الذي شنته المقاومة، وهو ما أثار جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية والعسكرية في إسرائيل. هذا الفشل أفضى إلى انهيار الثقة في هذه الأجهزة، مما انعكس سلباً على مجمل الأمن الداخلي للإسرائيليين. الروح المعنوية للجيش: انهيار أسطورة "الجيش الذي لا يُقهر" من الجوانب المقلقة التي أظهرتها الحرب هو تدهور الروح المعنوية لجيش الاحتلال. فقد فقد الجيش الإسرائيلي قدرته على الحسم في المعارك، وهو ما شكّل صدمة هائلة لهؤلاء الذين اعتادوا على الانتصارات السريعة في الحروب السابقة. التقارير تشير إلى تزايد حالات الفرار من الخدمة العسكرية والهروب من وحدات القتال بسبب ما يُعرف بمخاوف الجنود من المواجهات الدموية مع المقاومة الفلسطينية. فالتصور الذي كان يُرى في إسرائيل عن جيشها الذي لا يُقهر بدأ يتداعى بشكل كبير، ليؤثر على ثقة المجتمع الإسرائيلي في قدرة جيشهم على الدفاع عنهم في المستقبل.

المستوى السياسي: أزمة القيادة وتفكك الحكومة تعرّضت القيادة الإسرائيلية بقيادة رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لانتقادات شديدة بعد فشلها في تحقيق أهداف الحرب. فقد اتهمت المعارضة والحكومة نفسها في بعض الأحيان بتناهبها ووزرائها بالفشل في إدارة الحرب، ما دفع بعض القوى السياسية داخل الكيان للحديث عن ضرورة استقالة الحكومة الحالية. ومع تعمق الخسائر العسكرية والاقتصادية، بدأ الحديث عن احتمالية تفكك الحكومة وانهيار الائتلاف الحاكم في تل أبيب، ما يُنذر بأزمة سياسية طويلة الأمد قد تؤثر على استقرار الكيان داخلياً. وتوقعات أسوأ بالإضافة إلى الخسائر العسكرية والسياسية، كانت الحرب على غزة كارثة اقتصادية حقيقية لإسرائيل. فقد تكبد الاقتصاد الإسرائيلي خسائر مباشرة تقدر بحوالي 67 مليار دولار، تشمل الأضرار العسكرية والعجز في الميزانية العامة. كما توقفت العديد

بين فكي كماشة الاحتلال والسلطة الفلسطينية مأساة أهالي الضفة الغربية تتفاقم



هو استعادة الأمن ومكافحة الخارجين عن القانون، إلا أن سكان المخيم يرون في هذه الحملة محاولة لخدمة مصالح الاحتلال الإسرائيلي وقمع المقاومة الفلسطينية.

ونقلت صحيفة "أي نيوز" البريطانية عن شهود عيان وتقارير دولية تفاصيل مروعة عن الحملة، بما في ذلك مقتل مدنيين أبرياء، وتدمير الممتلكات، وتشريد الآلاف من سكان المخيم، وأكدت تقارير أن الخدمات الأساسية في المخيم قد انقطعت بشكل شبه كامل، ما زاد من معاناة السكان، وفي المقابل، تدافع السلطة الفلسطينية عن إجراءاتها، مدعية أنها تسعى إلى الحفاظ على الأمن والاستقرار ومنع تصعيد الوضع، ومع ذلك، يرى مراقبون أن هذه الحملة تزيد من حدة التوتر وتعمق الانقسام الفلسطيني، وتخدم في النهاية مصالح الاحتلال الإسرائيلي.

من جهة أخرى شهدت مدن الضفة الغربية، ولا سيما جنين ونابلس، تصعيداً خطيراً في العدوان الإسرائيلي، حيث نفذت قوات الاحتلال الإسرائيلي سلسلة من الاقتحامات والعمليات العسكرية، وأفادت مصادر إعلامية بأن قوات خاصة إسرائيلية نفذت اقتحامات واسعة في عدد من بلدات ومخيمات في انحاء متفرقة من الضفة الغربية ووثقت الهيئات الفلسطينية استشهاد أكثر من 840 فلسطينياً وإصابة أكثر من 6700 آخرين في الضفة الغربية منذ أكتوبر 2023، جراء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة. خيانة عظمى وتأمراً على القضية الفلسطينية

شهد مخيم جنين جريمة بشعة تكشف عن حقيقة النظام السياسي الفلسطيني، حيث تحولت أجهزة الأمن التي كانت من المفترض أن تحمي الشعب إلى أداة قمع في يد الاحتلال، هذه الحملة الوحشية التي شنتها السلطة الفلسطينية على أبناء شعبها في مخيم جنين ليست سوى فصل جديد من فصول طويلة من الخيانة والتأمير على القضية الفلسطينية.

ما حدث في جنين هو انتهاك صارخ لكل القوانين والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان من القتل العمد والتشريد

في ضوء الأحداث الأخيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، بات من الصعب تجاهل الأثر السلبي لسياسة القمع التي تمارسها أجهزة السلطة الفلسطينية تجاه أبناء الضفة الغربية، بينما كان من المفترض أن تكون هذه الأجهزة في صف الشعب الفلسطيني المقاوم، إلا أنها اختارت طريقاً مختلفاً، لتصبح مسلطة على أبناء فلسطين في خدمة المصالح الصهيونية، يبدو أن أجهزة الأمن الفلسطينية قد نسجت شراكات مع الكيان الصهيوني، ما يجعلها سيقاً مسلطاً يستخدم ضد أبناء الشعب الفلسطيني، هذا التحالف بين الطرفين يمثل قمة الخزي والعار، حيث إن دور هذه الأجهزة كان يجب أن يكون حماية للشعب الفلسطيني، وليس أداة لقمعه وتقييد حريته.

ومع معاناة أبناء الضفة الغربية من ممارسات قمعية من قبل هذه الأجهزة، هل تستفيق هذه الأجهزة التابعة للسلطة الفلسطينية من غفلتها؟ وهل تدرك أن ممارساتها تزيد من معاناة الشعب الفلسطيني وتعرقل التحرير؟، هذه الأسئلة تظل معلقة، في حين أن الواقع يشهد على استمرار هذه الممارسات القمعية التي تزيد من الألم والمعاناة، إن هذا السلوك المشين يمثل خيانة عظمى للقضية الفلسطينية، ويؤكد أن هذه الأجهزة قد ضلّت طريقها وانحرفت عن أهداف شعبنا، إن معاناة أبناء الضفة من جراء قمع أجهزةهم الأمنية باتت لا تطاق، فهل من مجيب؟

السلطة في خدمة مصالح الاحتلال؟ شهد مخيم جنين في الضفة الغربية حملة قمع واسعة نفذتها قوات الأمن الفلسطينية، ما أثار موجة من الغضب والاستياء، وتتهم تقارير دولية ومحلية السلطة بممارسة انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، بما في ذلك القتل، والتشريد، وحصر المخيم، وتزعم السلطة الفلسطينية أن هدفها

من عزلتها في الساحة الدولية وعلى الرغم من هذه الجرائم فإن المقاومة الفلسطينية ستزداد قوة وإصراراً على مواصلة الكفاح.

يجب محاسبة جميع المتورطين في هذه الجريمة بدءاً من القادة ووصولاً إلى المنفذين الميدانيين ويجب على الشعب الفلسطيني أن يتضامن مع أهل جنين وأن يدعم صمودهم ويجب على الشعب الفلسطيني أن يضغط على السلطة الفلسطينية لوقف هذه الانتهاكات وأن يفرض عليها عقوبات ويجب على الشعب الفلسطيني أن يدعم المقاومة الفلسطينية بكل الوسائل المشروعة.

إن ما حدث في جنين هو جريمة بشعة لن تسقط بالتقادم وسيحاسب مرتكبوها عاجلاً أم آجلاً يجب على الشعب الفلسطيني أن يوحد صفوفه ويقاوم هذا الاحتلال الغاشم بكل الوسائل المشروعة كما يجب على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن يضغط على "إسرائيل" لوقف انتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني.

الاحتلال يراهن على القوة والشعب الفلسطيني يراهن على الصمود "إسرائيل" تواصل جرائمها في الضفة الغربية التي تشهد يومياً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي من اقتحامات للمدن والقرى واعتقالات تعسفية وتدمير للممتلكات وقتل للأبرياء وكلها باتت جزءاً من روتين

القسري وتدمير الممتلكات وحصار المدنيين كلها جرائم حرب يجب أن يحاسب مرتكبوها أمام المحاكم الدولية، ولا يمكن فصل هذه الحملة عن سياق الاحتلال الإسرائيلي المستمر لأرض فلسطين فمن الواضح أن هذه الحملة تخدم مصالح الاحتلال في إضعاف المقاومة الفلسطينية وتشثيت جهود الشعب الفلسطيني.

إن من يتعاون مع الاحتلال في قمع شعبه يرتكب خيانة عظمى للأمانة الوطنية فالأجهزة الأمنية الفلسطينية هي أمانة في عنق كل فلسطيني وهي مسؤولة عن حماية أمن الشعب الفلسطيني، هذه الحملة ستؤدي حتماً إلى تعميق الانقسام الفلسطيني وتقويض الوحدة الوطنية فالشعب الفلسطيني يرفض أي شكل من أشكال التعاون مع الاحتلال مهما كانت الدوافع.

تخشى السلطة الفلسطينية من قوة المقاومة الفلسطينية في مخيم جنين فتسعى إلى إضعافها وقد تكون السلطة الفلسطينية قد تنازلت عن بعض ثوابتها الوطنية ما يجعلها تقبل بالتعاون مع الاحتلال وقد تكون السلطة الفلسطينية تخضع لضغوط شديدة من قبل الاحتلال ما يدفعها إلى تنفيذ هذه الأعمال. هذه الحملة ستزيد من معاناة الشعب الفلسطيني وستزيد من حالة الغضب والاستياء الشعبي وستؤدي إلى تآكل الشرعية الدولية للسلطة الفلسطينية وستزيد

الحياة اليومية للشعب الفلسطيني. إن ما حدث في جنين ونابلس وغيرهما من المدن والقرى الفلسطينية هو جريمة حرب بكل المقاييس تستهدف المدنيين العزل وتنتهك كل الأعراف والقوانين الدولية، إن الصمت الدولي على هذه الجرائم يشجع الاحتلال على ارتكاب المزيد من الفظائع ويمنحه الضوء الأخضر لتنفيذ مخططاته التوسعية على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وإننا ندعو المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والضغط على "إسرائيل" لوقف عدوانها ورفع الحصار عن قطاع غزة وتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، إننا ندعو جميع أحرار العالم إلى التضامن مع شعبنا الفلسطيني في نضاله العادل من أجل الحرية والاستقلال. في النهاية، يبقى السؤال المطروح إلى متى سيستمر هذا الحال؟ إلى متى سيظل الشعب الفلسطيني يعاني من جور الاحتلال وخذلان السلطة؟ إن استمرار هذا الوضع لا يخدم سوى مصالح الاحتلال، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى تغيير جذري في السياسات الفلسطينية، ويجب على القيادة الفلسطينية أن تدرك أن استمرار التنسيق الأمني مع الاحتلال هو طعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني، وأن عليها أن تختار بين مصالح الشعب ومصالح الاحتلال.

منتخب كرة اليد

اليد "قصيرة" و الجامعة
تشكو من قصر النظر

محمد الدريدي

أمام تساؤلات حول التحضيرات والتخطيط لبطولة بهذا الحجم. المنتخب دخل البطولة بتحضيرات غير كافية وضعف كبير في الأداء.

غاب التفكير والتخطيط الجيد من الإطار الفني، وهو ما انعكس بشكل واضح في الأداء المخجل الذي قدمه المنتخب، حيث يبدو أن التحضيرات

الجزائر، وهو أداء مخيب للغاية للأمال مقارنة بالتوقعات والأمال المعلقة على المنتخب.

وصل المنتخب إلى الدور الرئيسي ولكنه تعرض لهزيمة ثقيلة ومخزية أمام المنتخب السويسري. هذا الأداء يعكس مدى التراجع والانحيار الذي يعاني منه الفريق، ويفتح الباب

أداء هزيل للمنتخب في بطولة العالم بدأ المنتخب مشواره في الدور التمهيدي بهزيمة أمام إيطاليا، التي تعتبر هذه المرة الثانية فقط التي تتأهل فيها لهذه البطولة. تلاها هزيمة أمام الدنمارك، الفريق الذي يعد من أقوى الفرق في العالم. بينما جاء الانتصار الوحيد بفارق نقطة واحدة على

والإخفاقات التي شهدتها المنتخب خلال و ما قبل كأس العالم. منتخب غابت عنه الروح والهوية فلا إطار الفني ولا لاعبين بإستثناء الحارس ياسين بالقائد و لاعب الدائرة اسلام الجبالي ، وكذلك الجامعة التونسية لكرة اليد برئاسة كريم الهلاي الذي أظهر فشله الإداري والتواصلي.

أصابتنا الهزيمة الثقيلة التي انقاد لها المنتخب الوطني لكرة اليد أمام نظيره السويسري في الدور الرئيسي لبطولة العالم بالخجل الشديد لحال كرة اليد التونسية، هذه الهزيمة جاءت بعد سلسلة من الخيبات



نتائج الدور التمهيدي الثاني
لكأس تونس الخاص بفرق الرابطة
المحترفة الثانية

تألق للفرق الضيفة والامتياز للمرسى ومقرين وجندوبة

متابعة : جلال العرفاوي

- مستقبل وادي الليل — أمل الرقبة 2 — 0
- هلال الشابة — هلال مساكن 0 — 2
- سبورتنينغ المكنين — تقدم ساقية الداير 0 — 2
- كوكب عقارب — جندوبة الرياضية 0 — 2
- أمل جربة — الشبيبة القيروانية 0 — 2
- أولمبيك سيدي بوزيد — النجم الرادسي 1 — 1 (ترشح سيدي بوزيد بالركلات الترجيحية 6 — 5)
- مستقبل القصرين — نادي محيط قرقنة 1 — 0
- هلال الرديف — أمل حمام سوسة 1 — 2
- ملعب منزل بورقيبة — النادي القربي 1 — 1 (ترشح منزل بورقيبة بالركلات الترجيحية 4 — 1)
- القلعة الرياضية — نسر جملة 1 — 2
- مكارم المهديّة — مستقبل المرسى 1 — 3
- سكك الحديد الصفاقسي — جمعية أريانة 1 — 0
- الملعب القابسي — جمعية مقرين 0 — 0 (ترشح جمعية مقرين بالركلات الترجيحية 4 — 2)
- نادي حمام الأنف — بعث بوحجلة 1 — 0

الفرق المترشحة إلى الدور 1 / 32 لكأس تونس والذي سيدور يومي السبت 1 والأحد 2 فيفري 2025

- فرق الرابطة المحترفة الثانية 14 فريقا وهي : مستقبل وادي الليل — هلال مساكن — تقدم ساقية الداير — جندوبة الرياضية — الشبيبة القيروانية — أولمبيك سيدي بوزيد — مستقبل القصرين — أمل حمام سوسة — ملعب منزل بورقيبة — نسر جملة — مستقبل المرسى — سكك الحديد الصفاقسي — جمعية مقرين — نادي حمام الأنف
- فرق رابطة الهواة والرابطات الجهوية 18 فريقا وهي : اتحاد جبل الجلود — شبيبة منوبة — نجم الفحص — اتحاد الشبيكة — نادي بدر العين — ملعب مرناق — وداد السرس — النادي الخنيسي — نادي بنبله — جمعية الحامة — نهضة جمال — غزال أم العرائس — الخضراء الرياضية — نادي كرة القدم بمنزل تميم — اتحاد الزريية — مستقبل التضامن — واحة قبلي — نسر طبلبة

الكلمة، ويتطلب قرارات صارمة لا تحتمل الأيادي المرتعشة. الأمور أصبحت بحاجة إلى تدخل عاجل وحازم من قبل وزير الشباب والرياضة. الحل الواحد والوحيد هو حل المكتب الجامعي الحالي وبدء عملية إصلاح شاملة. وبعد حل المكتب الجامعي، يجب تشكيل هيئة تسييرية تتكون من خبراء وكفاءات تتمتع باحترام وتقدير الجميع. هذه الهيئة يجب أن تكون مؤقتة وتنتهي مهامها في أجل محدد على أن تقوم بإعداد وتجهيز الفريق للمنافسات القادمة.

و من الضروري عقد جلسة عامة لتنقيح القوانين وإصلاح الهنات التي قادت إلى هذه الحالة المتردية. يجب تحديث القوانين لضمان عدم تكرار المشاكل السابقة والسماح بإعادة بناء كرة اليد التونسية على أسس صلبة ومنظمة و بعد عملية الإصلاح، يجب الدعوة إلى جلسة عامة انتخابية تزامنا مع بقية الجامعات الرياضية. الانتخابات يجب أن تكون شفافة وديمقراطية تضمن اختيار أفضل الكفاءات لقيادة الفريق نحو مرحلة جديدة من النجاح والتألق.

كرة اليد التونسية تستحق أفضل من هذا فعلا نحن شعب نستحق الأفضل فالتاريخ الحافل والإنجازات السابقة يجب أن تكون دافعا قويا للعمل الجاد والإصلاح ، المستقبل يعتمد على اتخاذ قرارات حاسمة، والعمل الجاد، والتفاني في تحقيق النجاح و يجب أن نعمل جميعا يدا بيد لإعادة كرة اليد التونسية إلى مكانتها الحقيقية ،فالفترة الحالية لا تحتمل المزيد من العبث، ويجب أن يكون هناك قرار وزاري يصحح المسار. يجب أن نتوقف عن ترك العبث يتواصل ونبدأ في بناء مستقبل أفضل لهذه الرياضة التي تمتلك فضلا كبيرا على الرياضة التونسية.

القرارات والتخطيط، وهو ما أدى إلى تدهور حالة المنتخب وتراجع مستواه. و من الأمور التي تميزت بها فترة رئاسة كريم الهلاي هي غياب التواصل الفعال مع الفريق والجماهير. الجامعة تفتقر إلى الشفافية والانفتاح على المشكلات التي يعاني منها الفريق. كان من الضروري أن يكون هناك حوار مستمر وتواصل دائم بين الإدارة والفرق لتحديد المشاكل والعمل على حلها.

كريم الهلاي يمدو تاريخ غني لكرة اليد التونسية

كرة اليد التونسية لها تاريخ حافل بالإنجازات والنجاحات. من بداياتها المتواضعة، تمكنت كرة اليد التونسية من إثبات نفسها على الساحة الإفريقية والدولية. حصلت تونس على العديد من البطولات والألقاب القارية، وكانت دائما من الفرق المنافسة بقوة في البطولات العالمية. و مرت كرة اليد التونسية بالعديد من الأجيال الذهبية التي ساهمت في رفع سمعة الفريق عالميا. أمثال اللاعبين الأسطوريين فوزي السبابطي و عماد الدبابي ، عدنان بالحارث ،صبحي صبيود ، بن عزيزة ،هيكل مقنم ، مروان تاج ، وسام حمام ، بوسنيّة ، انور عياد ، بالحاج بن عمر و غيرهم من الاسماء التي قدمت أداء مذهباً وقادوا المنتخب إلى مرات عديدة من التألق والتتويج بالبطولات لعل أبرزها المرتبة الرابعة في كأس العالم بتونس 2005 و التتويجات المتتالية بكأس افريقيّا. ولكن مع التقدم، بدأت التحديات والمشاكل تتزايد في كرة اليد التونسية و كانت هناك فترات من التخبط والاختلافات الإدارية والفنية. هذه المشاكل أثرت على أداء الفريق تدريجياً، وجعلته يعاني من تراجع في المستويات التنفيذية والتنافسية.

الحل بيد الوزير لتدخل عاجل الوضع الحالي لكرة اليد التونسية كارثي بآتم معنى

يظهروا الانضباط اللازم ولم يكونوا ملتزمين بالأداء الجاد. كان هناك نوع من الاستهتار وعدم الاكتراث بنتائج المباريات، مما أثر سلباً على الفريق بشكل عام.

الجامعة التونسية لكرة اليد و قصر النظر الإداري

رئاسة الجامعة التونسية لكرة اليد برئاسة كريم الهلاي أظهرت فشلاً إدارياً كبيراً فالقرارات و السياسات المتبعة كانت سطحية وتفتقر إلى الرؤية طويلة الأمد. كان هناك قصر نظر في اتخاذ

كانت سطحية ولم تكن تتناسب مع مستوى البطولة والمتطلبات اللازمة لتحقيق النجاح. الإطار الفني للمنتخب بقيادة محمد علي الصغير أظهر ضعفاً واضحاً في الإدارة والتكتيكات و لم يكن هناك انسجام بين اللاعبين، ولم يكن لديهم خطة واضحة للتعامل مع المباريات. ارتكبت الإدارة الفني أخطاء تكتيكية كبيرة، وكان الفريق يظهر دائماً وكأنه يفتقر للروح التنافسية والأداء المنظم التي عهدنا بها منتخبنا الوطني. اللاعبون أيضاً يتحملون جزءاً كبيراً من المسؤولية و لم

